



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

الصناعة تحتاج
سياسات وطنية

[12]

الافتتاحية

ما نموذج الدولة المطلوب؟

ترتفع وتيرة النقاش في الآونة الأخيرة حول التصورات المختلفة لسورية الجديدة؛ بما يعنيه ذلك من طبيعة النظام السياسي فيها، وضماً ماهية العلاقة بين السلطات الثلاث، وكذلك مسألة العلاقة بين المركزية واللامركزية.

وإذا كان احتمال انعقاد اجتماع قريب للجنة الدستورية هو من بين المحفزات الآتية للنقاش الجاري، فإنَّ المحفز المستمر هو ضرورة التغيير الجذري الشامل انطلاقاً من التطبيق الكامل للقرار 2254، إنقاذاً للبلاد وشعبها من الواقع الكارثي المأزوم.

حول الطبيعة العامة للنظام السياسي في سورية الجديدة، تتوزع الآراء على مروحة تمتد من الرئاسي إلى البرلماني مروراً بالمختلط بنوعيه «شبه الرئاسي وشبه البرلماني».

إنَّ اختيار طبيعة النظام الجديد، ينبغي أن تنطلق من دراسة عميقة للخصوصية السورية. ضمن هذه الدراسة، لا يمكن أن تغيب نقاط أساسية عديدة على رأسها:

بلد مدمر بنسب كارثية وفي كل المجالات. مخاطر تقسيم لا تزال حاضرة ويعمل الأعداء عليها بشكل مستمر.

3- قضايا وطنية معلقة منذ عقود وعلى رأسها تحرير الجولان السوري المحتل، وأخرى مستجدة. النظر في هذه المحددات، قد يدفع الذهن إلى الخيار الرئاسي شديد المركزية. ولكن من جهة أخرى، فإنَّ النموذج الرئاسي شديد المركزية قد استنفد قدراته على دفع البلاد قدماً منذ عقود، وبات معيقاً للتطور؛ بالدرجة الأولى، لأنَّه يعبر عن درجة محددة من تطور علاقات الإنتاج جرى تجاوزها، وضماً لأنه يكبح تطور المجتمع بالمعنى الديمقراطي، ويقمع تطور حركته السياسية، وهو ما بات الواقع منذ 2011 برهاناً واضحاً على نتائجه الكارثية.

محاكمة من هذا النوع، قد تدفع لتبني خيار برلماني وشديد اللامركزية. لكنَّ محاكمة تنظر إلى قطبي المسألة معاً، تسمح بإنتاج نموذج خاص لسورية الجديدة، يؤمن الحد الأدنى الضروري للتصدي لمختلف المهام الوطنية الكبرى.

نموذج كهذا، ينبغي أن يأخذ من الرئاسي ما يضمن وحدة البلاد وشعبها وتصديها لأعداء سورية التاريخيين، وعلى رأسهم الكيان الصهيوني، وأن يأخذ من البرلماني الأفق التي يفتحها أمام تطور الحركة السياسية، وتسمح تالياً بولادة الفضاء السياسي الجديد الذي يعبر عن الناس حقاً، لا كحال الفضاء القديم الذي بات يُمثل عليهم منذ زمن.

نموذج كهذا، ينبغي أن يجد صيغة متطورة للعلاقة بين المركزية واللامركزية؛ ففي الخصوصية السورية، فإنَّ اللامركزية وحدها تعني «لا دولة»، والمركزية وحدها تعني «لا شعب».

نموذج كهذا، هو نموذج رئاسي- برلماني، وبصيغة متطورة للعلاقة بين المركزية واللامركزية. وهو نموذج لا يمكن له أن يتحول واقعاً دون قانون انتخابات نسبي وتكون فيه سورية دائرة واحدة. بغير ذلك، فإنَّ الحياة السياسية في البلاد ستبقى محكومة لسلطة أجهزة الدولة، وسلطة قوى المال، وللتجارة بالانتماءات تحت الوطنية. هاتان السلطانان المتعاونتان في نهاية المطاف، قد وضحتا بالمثل الحي أي ماس يمكنهما أن تجلبا على الشعب سواء في الجانب المعيشي أو الأمني أو الديمقراطي أو الثقافي ووصولاً إلى الوطني العام.

شؤون عمالية

رسالة مفتوحة
من صناعيين..

02

ملف «سورية 2020»

بين الربح والصدمة
و«التوقف» اللبناني!

05

ملف «سورية 2020»

ديمقراطية المكونات:
حرية للنخب- واستعباد للفقراء

07

شؤون عربية ودولية

للحرب التجارية الدائرة ثمنٌ
باهظ... فهل من مخرج؟

17

ثمانية محاور عمل تبنتها النقابات؟



مع انعقاد المؤتمر السابع والعشرين للنقابات في سورية طرحت الكثير من القضايا التي لها صلة بالعمال والوضع الاقتصادي العام، وبأوضاع المعامل وتشغيلها، وكذلك جرى التأكيد على تشاركية النقابات مع الحكومة في قراراتها وتشريعاتها التي كما تقول النقابات: إنها مساهم أساس في نقاشها وتجويدها، وإيضاً جرى التأكيد على قانون التشاركية وضرورة تعديله بما يضمن مشاركة القطاع الخاص والأموال المهاجرة في البنية التحتية، والتوجه نحو المواضيع الاقتصادية في عملية الاستثمار وعملية إعادة الإعمار.

وإعادة بنائه وتطويره وتحديثه، وكذلك دعم القطاع الخاص المنتج وتشجيعه، هاتان النقطتان تحملان مضامين سياسية واقتصادية، حيث تشكلان أحد المخارج الأساسية في تحقيق النمو المطلوب من أجل تنمية حقيقية تلبي الحاجات الأساسية للفقراء السوريين، الذين باتوا يشكلون 90% من الشعب السوري، والسير باتجاه التخفيف إلى حد كبير من الأزمات الاجتماعية، مثل: الفقر والبطالة والتهيش الذي يدفع نحو الجريمة، والسؤال الآن برسم الحركة النقابية: هل الحكومات السابقة التي كانت تزبد وترغي في اجتماعات المجلس العام للنقابات كان لديها الإمكانيات للقيام بمهمة دعم الصناعات سواء بالخاص أم بالعام أم أن دورها كان على العكس من ذلك تضع العراقيل والديش والسواتر الترابية في وجه أي عمل صناعي حقيقي؟ ومن المؤكد أن النقابات على دراية ومعرفة عميقة بكل ما قلناه عن الصناعة كونها قريبة من أصحاب صنع القرار الاقتصادي وتعلم كل خفاياها. فكيف ستدعم وتصلح النقابات الصناعة بهذا؟ ظروف ما لم تتبدل وتتغير؟ نقاشنا للنقاط البرنامجية لم ينته، وسنواصل النقاش فيها انطلاقاً من موقفنا الثابت في الوقوف والدفاع عن مصالح وحقوق الطبقة العاملة، لأنها تُعبر عن مصالح فقراء الشعب السوري.

القديم، وهذه المادة من الدستور قد أغرقت النقابات بمستوى لا يستهان به من فقدان القرار المستند إلى المصالح العميقة للطبقة العاملة، فكيف سيجري حل أعقد القضايا العمالية؟ وهي قضية أجورهم العادلة في ظل سياسات اقتصادية منحازة كلياً لقوى رأس المال، حيث تفتح لهم كل الأبواب ليراكموا الثروات، وهذه الثروات المراكمة لن تأتي من المربح، بل تكون على حساب أجور العمال وحقوقهم الاقتصادية والسياسية بما فيها حرياتهم الديمقراطية التي ستمكنهم من انتزاع حقوقهم والدفاع عن مصالحهم، ومن هنا فإن قصة التشاركية وتحمل مسؤولية التشريعات والقرارات مع الحكومة ستكون بتناقض كبير مع إمكانية تحقيق وضع معيشي عادل، أو على الأقل جيد للعمال، لأن المعادلة واضحة: إما أجور عادلة، أو ربح فاحش، ولن يكون هناك توازن بين الاثنين إلا في حالة التوازن بين قوى الطبقة العاملة ومعها النقابات، وبين قوى النهب، وهذا لن يكون مع مستوى الحريات النقابية والسياسية المتدني إلى حدوده القصوى ما لم تعمله الطبقة العاملة، وتخلق أوضاعاً مناسبة تمكنها من الدفاع الحقيقي عن مصالحها وحقوقها.

النقطة الثانية التي تحمل أهمية سياسية واقتصادية ومرتبطة بالنقطة الأولى وجاء ذكرها في النقاط الثماني، وهي: دعم القطاع العام

عادل ياسين

النقاط الثماني التي طرحتها النقابات في سياق انعقاد المؤتمر هي بمثابة برنامج عمل للنقابات، وهذا البرنامج يحتاج إلى منتمات حتى يمكن تحقيقه أو تحقيق جزء مهم منه، وفقاً للظروف والإمكانات التي تحيط بعمل الحركة النقابية، وبالأخص العلاقة مع الطبقة العاملة المفترض أن تكون علاقة يسودها التوافق على أساس مصالح العمال وحقوقهم التي تعرفها النقابات جيداً، ومع هذا يجري تآكل هذه الحقوق، والمصالح تتضارب بسبب مضمون وشكل الحلول المطروحة لحل الأزمات المتلاحقة التي تعصف بوضع العمال ابتداء من الوضع المعيشي المرتبط بمستوى الأجور ووصولاً إلى أوضاع الإنتاج والمعامل التي هي في جزء أساسي معطلة ولا تنتج بالحد الأدنى من طاقتها، وهذا يشمل معظم معامل القطاع الخاص وينسحب أيضاً على الخدمات التي هي بأسوأ حالاتها، مثل: الكهرباء والماء والمشتقات النفطية.

العودة إلى النقاط البراجمجة- كما أسميناها- يستدعيها الواقع الموضوعي المتغير عن لحظة إعلانها، وبالتالي شروط العمل على تحقيقها قد أصابها التغير أيضاً، مع أننا لا نرى شروطاً مواتية للنقابات من تحقيقها، لأن الآليات التفكير والتنظيم والإقرار تستند إلى مبدأ المادة الثامنة من الدستور السوري

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



رسالة مفتوحة من صناعيين..

ما قبل اللقاء معهم كانت تدور في رؤوسنا الكثير من الأسئلة سواء المتعلقة منها بالواقع الصناعي المراد معرفته، كما هو دون رتوش أو تزيين، أو باللقاء معهم، أصحاب المعامل التي تمت زيارتها لمعرفة وجهة نظرهم بحال الصناعة التي هم على رأسها منذ عقود، ويعرفون واقعها الحاضر والماضي، وكيف ستكون بالمستقبل إن استمرت الأمور على ما هي عليه، أو تغيرت؟ ومن سيخبرنا عنها أفضل من أصحابها فأهل مكة أدرى بشعابها؟

كان الحديث عن صناعاتهم معهم يقتصره الألم والقلق الشديد على مستقبلها، ليس بسبب عدم قدرتهم على النهوض بها وتطويرها وتحسينها، وهم كانوا يقومون بهذا الفعل باستمرار، ولكن هناك أسباب مؤثرة على الصناعة بشكل عام لها علاقة بالسياسات الحكومية وأجهزتها المختلفة، المتبعة تجاه الصناعة باعتبارها سياسات لا ترى بالصناعة قاطرة للنمو، ولا ترى فيها أحد المخارج الهامة في الخلاص من الكثير من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية مثل: الفقر والبطالة وضعف النمو، التي تعززت مع السياسات الحكومية على مدار عقود وعمقت مخاطرها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

تشعب النقاش وطال مواضيع متعددة لها صلة مباشرة بواقع العمال، من حيث حقوقهم المختلفة ومستوى أجورهم التي تنعكس على مستوى معيشتهم وشكل التعامل معهم في ظل التوقعات العديدة التي تتعرض لها المعامل، وكذلك تطرق الحوار إلى واقع العمل الصناعي وما يحيط به ابتداء من سعر الصرف- وما يحوم حوله من إجراءات تعيق استمرار المعامل في تأمين حاجاتها وموادها الأولية اللازمة في الصناعة- إلى التكاليف العالية المترتبة على الصناعيين، مثل: أسعار المشتقات النفطية وأسعار الكهرباء وما يرتبط بها من انقطاعات مستمرة تؤثر على الإنتاجية.

إن توسيع الحوار والنقاش، وكذلك النشر بمختلف الأشكال المتاحة حول واقع الصناعة بمختلف أوضاعها- وما يحيط بها من إشكالات تصل إلى حد تعطيل الصناعات الوطنية التي تعتمد بمعظم موادها الأولية على مواد محلية- سيكون له دور في إيجاد الوسائل الضاغطة لحماية وتطوير الصناعات الوطنية، أي: يمكن إعادة تشغيل الصناعات المرتبطة بها وحمايتها دون إعاقة من حصار أو قانون مفروض، إذا ما جرى تحييد تلك السياسات التي تلعب دوراً شبيهاً بما يقوم به الحصار الاقتصادي الجائر.

من يده في الماء ليس كمن يده في النار



غلت أجهزة الدولة علاقتها بالحركة النقابية فمررت قانون الاستثمار في تسعينات القرن الماضي وقانوني العمل القانون رقم 17 والقانون رقم 50، وفيهما حرم العمال العديد من الحقوق والمكاسب، وقانون التشاركية في بداية هذا القرن، وغيرها من القوانين والقرارات أو الإجراءات التي تساهم في هضم حقوق العمال ومصالحهم، ومحاورة الإنتاج الوطني من صناعة وزراعة، مما ساهم بإضعاف مصداقية الحركة النقابية لدى الطبقة العاملة، وخاصة لدى عمال القطاع الخاص، وتم الإجهاز على معظم قطاع الدولة الصناعي من خلال التوجه نحو مشاريع الخصخصة التي بدأت فيها الحكومة في التسعينات من القرن الماضي.

■ نبيل عكام

است ومنذ انفجار الأزمة الوطنية وحتى اليوم، وبعد إضعاف المنشآت الخدمية والإنتاجية لمعظم قطاع الدولة تعمل هذه السياسات الاقتصادية على الإجهاز على معظم الصناعات الوطنية في القطاع الخاص بشكل منظم، وهذا بدوره سيؤثر على وضع الطبقة العاملة نتيجة إغلاق المعامل والمصانع، التي يضطر أصحابها إلى الإغلاق نتيجة تلك السياسات الاقتصادية التي تم انتهاجها من قبل الحكومة، والتي منها عدم استقرار سعر الصرف.

وسط النار

هذا إضافة إلى العديد من الإجراءات والتعليمات والقوانين التي تعيق تطوير واستمرار هذه الصناعات، وتفتح الأبواب على مصاريحها لقوى النهب والفساد الكبير، وتضم هذه المنشآت مئات الآلاف من العمال والكوادر الفنية الهامة، التي يمكن أن تفقد عملها ورزقها في ظل هذا

الغلاء الفاحش الذي يعاني منه المجتمع، مما يندب بحالة لا تحمد عقباه، فالعمال اليوم يعيشون وسط النار، نار الغلاء وانخفاض مستوى المعيشة، ونار إغلاق معاملهم ومصانعهم مصدر رزقهم الوحيد. هذه المعطيات وغيرها تضع الحركة النقابية في مأزق يثقل كاهل العمل النقابي والنقابيين، وخاصة اقتصرها على المطالب الضيقة دون ربطها بحركة الطبقة العاملة ونبضها. إن حالة الحركة النقابية غير مرضية، وتعاني من ضعف كمي ونوعي، وخاصة في القطاع الخاص. فالحركة النقابية اليوم عاجزة عن الحفاظ على مكاسب صغيرة.

وأمام عدم قدرة النقابات على مواجهة هذا الهجوم على حقوق الطبقة العاملة، واستمرارها دون مستوى المخاطر التي تهدد مكتسبات العمال والحركة النقابية التي تحققت خلال عقود من النضال، تنمو حالة من القلق عبر عنها العديد من النقابيين بأشكال عديدة خلال المؤتمرات النقابية المختلفة، وكذلك عبر الحوارات مع العديد من النقابيين في مختلف مواقعهم في الحركة النقابية، وفي العمل ويتساءل هؤلاء النقابيون، عن الأسباب التي أوصلت الحركة إلى هكذا وضع؟

البعد عن أدوات النضال

على الرغم من وقوف الحركة على

طرف نقبض من قوى الفساد والنهب الكبير والاستغلال الرأسمالي، نجدنا كذلك بعيدة كل البعد عن أدوات ووسائل ذلك النضال الذي يحد ويكبح تلك القوى، ويردع استغلال العمال. يعلم هؤلاء النقابيون والعمال بوعيهم الفطري، أن الحركة النقابية ومهما بلغت من ضعف، ليس للطبقة العاملة إلا النضال الجماعي دفاعاً عن مكان عملهم، وعن شروط عملهم وعيشهم وكرامتهم، فمن يده في الماء ليس كمن يده في النار. ومن يعتقد أن أعداء العمال والمجتمع سيقفون عند حدود ما في سعيهم إلى سلب مكاسب العمال والثروة الوطنية، هو بلا شك واهم.

تنظيف الحركة النقابية

إن وجود التنظيمات النقابية مكسب هام يجب الحفاظ عليه، لذلك على هؤلاء النقابيين تنظيف الحركة النقابية من الأمراض العالقة في مفاصلها، وعليها إعطاء المثال العملي في اللجان النقابية ومكاتب النقابة واتحاد المحافظة، من خلال استخدام الأدوات الناجعة، وتكريس عمل نقابي كفاحي طبقى بوجه قوى النهب والفساد الكبير. إن هذا الوضع الجديد الذي يعيشه ميدان العمل يتطلب تجديدًا في قوى الحركة النقابية، إذ لا يمكن للعمل النقابي في فضائه القديم أن يستوعب هذا الفضاء الجديد الذي يولد اليوم.

الطبقة العاملة



عمال وكالة المشاريع الثقافية الكبرى في وقفة احتجاجية

نظم عمال الوكالة الوطنية للمشاريع الثقافية الكبرى في الجزائر إضراباً في مقر الوكالة، مطالبين إدارة الوكالة بحل المشاكل المتركمة. ومن بين المطالب التي رفعها المحتجون: التنديد بالوضع الذي وصلت إليه الوكالة، والتي تبقى دون مشاريع منذ إنجاز أوبرا الجزائر، كما قال المحتجون: إن الوكالة لم تدفع أجور عمالها المتوقفة منذ شهرين، وقال منظمو الاحتجاج: إن العمال لا يتقاضون أجورهم في عز أزمة كورونا. وأضاف أصحاب الوقفة الاحتجاجية: إن الوكالة غارقة في الفساد الإداري، ويتم فصل العمال عن العمل بمكاملة هاتفية فضلاً عن تهيش الكفاءات، وقال العمال المحتجون: إنهم سينظمون وقفة احتجاجية أمام مقر وزارة الثقافة للمطالبة بوضع حد لما آلت إليه الوكالة.



عشرات آلاف العمال الأمريكيين يضرّبون

يستعد عشرات آلاف العمال في الولايات المتحدة في 20 تموز الجاري للمشاركة في إضراب على مستوى البلاد وحسب وكالة «أسوشيتد برس» أنه تم تنظيم هذه الفعالية الاحتجاجية، تحت عنوان «إضراب من أجل حياة السود»، من قبل النقابات ومنظمات حقوق الإنسان. وكذلك أيضاً يطالب المحتجون بتأمين ظروف عمل أفضل للعمال ذوي الأجور المنخفضة، وتوفير التأمين الصحي المنخفض التكلفة لهم، ومن المتوقع أن يشارك في هذا الإضراب عشرات الآلاف من العاملين في مطاعم الوجبات السريعة ودور التمرريض والمطارات وغيرها من المنشآت في 25 مدينة أمريكية، وحسب الوكالة، فإن العمال الذين لن يتمكنوا من الإضراب ليوم عمل كامل، سيدعمون الإضراب عن طريق التوقف عن العمل لمدة 8 دقائق.



موجة من الغضب والاحتقان في تطاوين

يستمر الإضراب العام المفتوح في ولاية تطاوين لليوم الثالث عشر على التوالي - إلى جانب إضراب عام مفتوح بالشركات البترولية العاملة في ولاية تطاوين - الذي كان قد دعا إليه اتحاد نقابات العمال في الولاية منذ يوم الجمعة 3 تموز 2020. واشترك في الإضراب، العمال في الحقول البترولية في الصحراء على خلفية عدم تنفيذ اتفاق الكافور الموقع عليه منذ ثلاث سنوات. وهذا وكان الاتفاق المذكور يتضمن: - تشغيل 1500 عامل. - إعطاء منحة شهرية للعمال قدرها 500 دينار. - إعادة العمال المسرحين من العمل. - تخصيص مبلغ 80 مليون دينار سنوياً لصندوق التنمية والاستثمار لتطاوين. هذا وقد تعطلت مختلف الخدمات الإدارية العمومية في حركة تضامنية مع موجة الغضب التي تسود الولاية.



عمال شركة مصافي عدن يرفعون الإضراب

قررت اللجنة النقابية لعمال وموظفي شركة مصافي عدن رفع إضرابهم عن العمل بعد ثلاثة أيام من الإضراب، بعد الوصول خلال الاجتماع مع الإدارة الذاتية للجنوب والمفاوضات إلى اتفاق حسب بيان اللجنة النقابية لعمال وموظفي شركة مصافي عدن، أوضحت فيه ما تم الاتفاق عليه مع قيادات من الإدارة الذاتية، هذا وكان عمال شركة مصافي عدن يطالبون بتحسين أوضاعهم المأساوية، وتأخير أجورهم وانقطاع مستحققاتهم منذ أكثر من شهر، وبناءً على التزام المدير التنفيذي للإدارة الذاتية للجنوب والجمعية العمومية ورئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي بدفع راتب شهر حزيران قبل عيد الأضحى المبارك، ودفع جميع أجور ومرتبات المصفاة التشغيلية، حسب البيان، وأكدت اللجنة نجاح الإضراب.

عمال القطاع الخاص... الوضع متغير ومتفاقم؟



العمل النقابي اتجه بمعظمه منذ عقود نحو عمال قطاع الدولة، الذين ازداد عددهم مع فورة التأميمات التي جرت في نهاية الخمسينات وبداية الستينات، وكذلك مع أموال المساعدات التي كانت ترد في السبعينات، وجملة المشاريع الإنتاجية والخدمية المنشأة بعد تلك المرحلة.

■ محرر الشؤون العمالية

مع ورود المساعدات الضخمة بعد حرب تشرين جرى إنشاء العديد من الصناعات ومشاريع الخدمات، وأخذ العمل النقابي يركز جهوده في هذه القطاعات لاعتبارات كثيرة، منها ما هو سياسي، والآخر متعلق بالوزن الفعلي للطبقة العاملة في قطاع الدولة، الذي تضخم بشكل كبير، بينما الشق الآخر، القطاع الخاص، لم يكن له وزن حقيقي من حيث عدد المنشآت وعدد العمال، أي: كان هامشياً إلى حين صدور قانون الاستثمار في التسعينات.

بدأ القطاع الخاص الاستثمار الفعلي في جوانب اقتصادية متنوعة، أي: بدأ مركز الثقل يتحول شيئاً فشيئاً بهذا الاتجاه، ولكن مع هذا التحول لم تتمكن النقابات من رؤية ذلك الجديد الجاري في واقع عمال القطاع الخاص، من حيث العدد والتوصيف المهني ومستوى التعليم والاختصاصات الجديدة مع الصناعات الجديدة، خاصة في المدن الصناعية التي تضم بين جنباتها العديد من الصناعات الحديثة، التي تتطلب عمالاً ومهندسين يديرونها على مستوى من الخبرة والكفاءة، ويقدر عددهم في هذه المدن الصناعية بعشرات الآلاف. تفاقمت مشكلة عمال القطاع الخاص مع اشتداد الهجوم على حقوقهم وتغييب مطالبهم بصور قانون العمل رقم 17 لعام 2010، هذا القانون الذي صدر برغم التحفظات على الكثير من مواد من قبل النقابات، ولكنه صدر

بالصيغة التي طرحها ممثلو الليبرالية الاقتصادية في الحكومة، وهو مغبر من الناحية القانونية- وبالتالي السياسية والاقتصادية- عن أعماق المصالح للقوى الرأسمالية العاملة في الاقتصاد السوري، سواء في جهاز الدولة أو خارجها.

خطوات لا بد منها

يزداد واقع عمال القطاع الخاص سوءاً مع وجود عوامل جديدة دخلت على خط تأزيم أوضاع العمال لجهة حقوقهم ومستوى معيشتهم، مثل: أزمة كورونا وأزمة صرف الدولار والحصار الجائر، التي أثرت بشكل كبير على الصناعة وعلى استمرارية العمال في عملهم، ومع هذا لم يجر داخل النقابات عمل جدي باتجاه هذا الواقع المأساوي المعاش، وبالرغم من التأكيد في المؤتمرات والاجتماعات النقابية على أهمية العمل مع عمال القطاع الخاص، وتم تشكيل لجان في اتحادات المحافظات، والقيام بزيارات لبعض المواقع الإنتاجية الخاصة، من أجل شد العمال إلى المظلة النقابية، ولكن هناك ممانعة ضمنية من داخل الحركة النقابية- تتعلق بالخبرة والتجربة للعمل في هذا القطاع- ومن خارجها، وهو الأمر المتعلق بأرباب العمل وضغوطهم من أجل إعاقة أي عمل جدي يتكون داخل منشآتهم الإنتاجية، بسبب تخوفهم من احتمالات أن يتحرك العمال من أجل مطالبهم وحقوقهم. التوجه الفعلي بهذا الخصوص كان يتطلب موقفاً سياسياً وطبقياً من

وغيرها ليحققوا مطالبهم المشروعة.

العمل المهم

العمل في القطاع الخاص ليس بالسهولة التي يجري العمل بها مع عمال قطاع الدولة، كون الأخير يخضع لقوانين لا يستطيع رب العمل الحكومي تجاوزها، بالقر الذي يمكن لرب العمل الخاص القيام بالتجاوزات، مع أن العديد من التجاوزات القانونية تمت بحق عمال قطاع الدولة على أساس المادة 137 من قانون العاملين الأساسي، والذي بمقتضى هذه المادة لا يستطيع العامل أو من يمثله بأن يقاضي الجهة الحكومية التي تسببت بتسريحه من العمل بغير حق، ومع هذا، يبقى وضع عمال قطاع الدولة نسبياً في حالة أفضل من حيث بعض الحقوق المضمونة، منها: التأمينات الاجتماعية ونهاية الخدمة إلخ.. ولكن عمال القطاع الخاص محرومون من هذه الحقوق، وإن حصلوا عليها فهي بالحد الأدنى لأجورهم.

إن العمل مع عمال القطاع الخاص في المراكز الإنتاجية، في المدن الصناعية وخارجها، يلقي مقاومة من أرباب العمل ولا يطربون أبداً لوجود النقابات داخل منشآتهم، مهما كانت هذه اللجان النقابية، حتى لو كانت مختارة من قبلهم، لأن هذه اللجان ستكون خاضعة لضغط العمال ومطالبهم، فهي مضطرة للدفاع عن تلك المطالب المطروحة، وإن لم تفعل ذلك سينبذها العمال ويبدؤون بالتحرك من خارجها، كما حدث في عدة تجارب إضرابية. هذا هو واقع الحال الذي يعيشه العمال، هل بالإمكان تغييره؟ سؤال برسم الحركة العمالية ومن يناصرها.

القيادة النقابية، وخبرة ودراية ومعرفة علمية بهذا الواقع، مع مجموعة من الخطوات التي تقنع العمال بأهمية انتسابهم للنقابات، وبأنها تمثل مصالحهم، ويأتي في مقدمتها: حقهم في الدفاع عن حقوقهم دون مساءلة، وعبر أشكال مختلفة، منها: حقهم بالإضراب والاعتصام السلميين، وهذا ما لم تتبناه- إلى الآن- الحركة النقابية، وحقهم في التمثيل ضمن الأطر النقابية المختلفة، بما يتوافق مع وزنهم الفعلي في الطبقة العاملة، وهذا ما لم يتوفر حتى في الترتيبات الانتخابية الجديدة التي قاربت على نهايتها، وحقهم في المساواة التامة مع عمال قطاع الدولة بما يتعلق بنهاية الخدمة والسكن العمالي والقروض من المصارف إلخ.. من القضايا.

واقع متبدل

إن الاستمرار في العمل النقابي على الطريقة الحالية نفسها، مع عدم رؤية المتغيرات الجارية، يعني خسارة جزء هام من قوى الطبقة العاملة لصالح القوى الرأسمالية، وبالتالي، استمرار هذه القوى بالتحكم والسيطرة على مصالح العمال، وهذا لن يستمر طويلاً، مما يعني أن العمال سيبحثون عن الوسائل والأدوات التي ستمكنهم من استرجاع حقوقهم كافة، ولنا في تجاربهم الإضرابية عبرة، وتوضح المال الذي ستذهب إليه الطبقة العاملة من أجل الدفاع عن حقوقها الاقتصادية والديمقراطية، بالرغم من محدوديتها، ولكنها تحوي قدراً مهماً من النجاح من أجل زيادة أجورهم وبعض الحقوق الأخرى، وسيراكم العمال خبراتهم ومعارفهم العملية بهذا الخصوص، متخطين كل المعوقات التنظيمية

سيراكم العمال
خبراتهم
ومعارفهم
العملية
متخطين كل
المعوقات
التنظيمية
وغيرها ليحققوا
مطالبهم
المشروعة

بين الربح والصدمة و«التوقف» اللبناني!



قطاع كبير من الشعب اللبناني، أمام الواقع بما يشبه حالة إنكار ممارسي. ولكنها في جوهرها تعبر عن حالة عجز عميق لدى هذه القوى الشعبية، مدعومة بتجربة انتفاضة «محبطة»، وبغياب واضح لأي أفق نحو الخروج من الأزمة. غياب هذا الأفق مرتبط بأزمة المسار السياسي البديل الذي هو الآخر كان «مصدوماً» بالمعنى التاريخي، أي: ضعف جهوزيته للصراع على السلطة والاكتفاء بدور الاعتراض، مما يعبر أنه كان أيضاً يعاني من عقل «أطلق» المجتمع، ونفى ضرورة انتقاله السياسي العميق.

بين الانخداوع والعقل العلمي

ليست إذا هذه الملامح إلا تعبيراً ظاهرياً «خادعاً» عن عجز الوعي الشعبي على قبول التعطل الذي أصاب الحياة، وليست إلا تعبيراً عن غياب القناعة بإمكانية الخروج، إنها تعبير عن انتصار منفجر وخاطف لطرف الخسارة على حساب طرف الربح في جدلية: الخسارة- الربح. والتعامل مع هذه الملامح على أنها صفة أصيلة في المجتمع اللبناني ليست إلا وهماً، ولكن هذا يتطلب بالمقابل رفع دور المشروع الثوري الجذري في الحياة السياسية وعلى مستوى الوعي والخطاب، وإظهار مدى قدرته على السير في أزمة معقدة ضمن الإحداثيات اللبنانية. وهذا ما لم يظهر لحد الآن. وهذا قد يحتاج زمناً محدداً يتلقى تحولات في العالم والإقليم، والأهم: إعادة تأسيس منصة معرفية- سياسية ماركسية تطرح التحول بإحداثياته الشاملة المرتبطة بالأزمة البنيوية للمجتمع الرأسمالي ونمط حياته، هذه المنصة التي لا مفر منها من أجل دفع الحركة إلى الأمام في السنوات القادمة، هذا إذا ما حافظ هذا المجتمع على استمرارية نسبية تسمح بالعمل السياسي نفسه. والا فإن مظاهر التطرف السياسي والاجتماعي ستسود.

وهذا مرتبط ليس فقط في الداخل اللبناني وحده، بل بالعالم والإقليم، وذلك نابع من انكشاف لبنان بنيوياً وفوقياً على المستوى السياسي، بالتوازنات التاريخية، وكونه تكتيلاً لهذه التوازنات، وبالتالي، قابل للتأثر بها ضد تطوره كما يمكن أن تكون لصالح تطوره.

حاضرة بالشكل الذي حضرت به في طور أزمة المجتمع الأخيرة، بتفاعل كبير مع تربية ووعي ليبراليين في أذهان اللبنانيين، وتغيب للعمل السياسي الصراع الحقيقي. فالمجتمع اللبناني على الرغم من عدم الاستقرار البنيوي فيه طوال العقود الماضية، انحكم بخطاب عام يروج لقدرة هذا البلد على «النهوض» من تحت الرماد، المجتمع المتميز «الملل» من قبل «رعايته» الدوليين، المجتمع الذي تتمتع قواه السياسية السائدة بال«النقاء» و«الدعم» الخارجيين اللازمين... ولكن بالمعنى الاقتصادي- السياسي، لبنان وبسبب ضعف تبلور جهاز الدولة فيه، وبسبب من ضعف ملامح نظام متماسك، حصل تأجيل تاريخي لانفجاره طوال السنوات التي تلت انطلاق «الربيع العربي»، بالمعنى الذي حصل في الدول العربية الأخرى كمواجهة: «شعب- نظام» التي أسست لتفجير مواجهات اجتماعية في ظل غياب تنظيم ومشروع سياسي جذري.

ولكن ضعف جهاز الدولة وتبلور ملامح النظام الواحد الظاهرية، كان بالتحديد سبباً في سرعة الانهيار الحاصل في الشهور الماضية على المستوى المالي والاقتصادي والاجتماعي.

ولهذا فإن ما حصل في دول أخرى خلال سنوات، حصل في لبنان في ظل شهور قليلة. ولهذا فإن الصدمة التي مررنا عليها أعلاه كانت أكثر حدة.

حالة «التوقف»

أسست الصدمة والتعطل في المجتمع لوضعية يمكن تسميتها «بالتوقف» (Pause). فالذهول الذي تركته الصدمة كان نتيجة سقوط العقل الفردي في الفراغ الوجودي خلال فترة زمنية سريعة جداً، ما جعل الوعي في حالة تعطل كما لو أنه دخل في شرنقة توقف فيها مسار الزمن وجريانه، وما بقي فقط هو «كل يوم بيومه» بالمعنى الوجودي. يدعّمه غياب أي دور لجهاز الدولة على مستوى الحماية الصحية والغذائية والخدمات... ومن ملامح تلك الصدمة التي ما زال أغلب «الثوريين» «يمطقها» هي حالة المكابرة والرفض والعناد التي يعيشها

كنا في مواد سابقة قد أشرنا إلى مؤشر بنيوي في النمط الثقافي الليبرالي، حَكَمَ أرضية ولامح التفاعل الاجتماعي مع الأزمة التي يعيشها المجتمع البشري. هذا المؤشر يستند إلى القاعدة القِيَمِيَّة للبرالية التي أسس لها بنك الأهداف الاجتماعي الذي فرضته ثقافة هذا المجتمع المريض بالفردية والاستهلاك، وفي جوهر هذه القيم: «الربح». والتوسع في هذه الملامح يساعد على فهم الحالة التي تشكلت وتشكل لدى القوى الاجتماعية في مرحلة الأزمة، وبالتالي، يساعد على التقاط خط الوعي العام لهذه القوى من أجل الكشف عن الظاهر الخادع في سلوكها.

يعيشها الوعي العام. وأكثر ما يمكن أن نرى ملامح هذه الصدمة في المجتمعات التي حضرت فيها الليبرالية بشكل قوي. ومن مؤشرات ذلك جيش «النفسانيين» الذي برز إلى الواجهة لتحليل المصاعب النفسية التي واجهها الناس بسبب الأزمة، دون أن يتطرق هذا الجيش من النفسانيين الليبراليين لجوهر هذه الصدمة، وكيفية الخروج منها.

لبنان في عين عاصفة الصدمة

إن تتبع مسار الأزمة في العالم لم يعف أي مجتمع. ولكن بعض المجتمعات سارت فيها الأزمة بشكل تراكمي، تعاظم مع الوقت. بينما عاشت مجتمعات أخرى داخل شرنقة وهمية بغض النظر عن الصعوبات التي عاشتها، ومنها: المجتمع اللبناني. فليبنان لم يكن مستقراً طوال العقود التي تلت اتفاق الطائف، حاملاً معه الأم الحرب الأهلية وندوبها النفسية على الأجيال التي عاشتها، والأجيال التي عاشت هذه الحرب عبر العقل السياسي للنظام اللبناني وأدوات صراعه السياسية ما بعد الطائف عبر قواه السلطوية وخطابه الذي شكّل الحرب، وإحداثياته نقطة الانطلاق للتعاظم مع القوى الشعبية من موقع التحريض والترويج للدفاع عن خيار هذه القوى السياسي. وهذه العقود التي تلت الطائف لم تكن مستقرة لا عسكرياً «الحروب الإسرائيلية في التسعين والألفين و«ال 2006» ولا أمنياً «الجماعات الإرهابية والمواجهات مع الجيش، والتفجيرات التي تلت اغتيال الحريري الأب» ولا سياسياً من خلال التوتر الدائم في نظام مأزوم غير قادر على التماسك، وكله يقوم على بنية تحتية متعفنة، مما أمن بيئة للتوتر الدائم. ولكن في ذلك كله لم تكن الأزمة الوجودية

■ محمد المعوش

منطق الربح وحضوره النفسي

إن محرك الربح في الاقتصاد حَكَمَ ولا شك البنية القيميَّة للوعي، وصار هو أيضاً محرك الأهداف التي حَكَمَت الوعي الليبرالي وجوهرها. فكانت قاعدة الربح تلك تنفي وتستبعد ضمناً حالة الخسارة. مع أن جدلية الربح- الخسارة ترتبط موضوعياً بالصراع الاجتماعي، والمرحلة التاريخية لهذا الصراع، الذي يحمل في المجتمع الرأسمالي تهديدات وجودية فعلية كانت مطبوسة تحت الرماية النارية المكثفة للسلاح الأيديولوجي الرأسمالي. فكانت القوى الاجتماعية غير محصنة أمام الخسارة كونها لم تتجهز على مستوى خصائص الشخصية وأدوات الوعي للتصدي لحجم الخسارة الوجودية، كما فرضتها الأزمة. لم تكن إذا غياباً للجاهزية، لهذه الجاهزية النفسية، بل ما كان هو نقيضها المباشر: شخصية ووعي ضعيفان أمام المواجهة. بل حتى يعاديان فكرة المواجهة الاجتماعية، التي هي في حقيقتها صراع سياسي في المجتمع، هذا الصراع الذي عاداته القيم الليبرالية، واعتبر هو مصدر الشرور، وهكذا سلبت الجماهير من سلاحها العملي والمعنوي- النفسي، ولهذا كانت خسائرها أعظم في الميدان.

استبعاد الخسارة والصدمة

هذه الأرضية النفسية الشخصية القيميَّة شكلت البنية التي كشفت الفرد على الواقع الذي يسقط في كل جوانبه. فالفرد وقف عارياً أمام موجة الانهيار، مسلوباً حتى من التهيئة المسبقة لها، ولهذا كانت مباغتة، غير متوقعة، وحادة، فأُسست لحالة الصدمة التي

لبنان لم يكن مستقراً طوال العقود التي تلت اتفاق الطائف، حاملاً معه الأم الحرب الأهلية وندوبها النفسية على الأجيال التي عاشتها، والأجيال التي عاشت هذه الحرب عبر العقل السياسي للنظام اللبناني وأدوات صراعه السياسية ما بعد الطائف عبر قواه السلطوية وخطابه الذي شكّل الحرب، وإحداثياته نقطة الانطلاق للتعاظم مع القوى الشعبية من موقع التحريض والترويج للدفاع عن خيار هذه القوى السياسي. وهذه العقود التي تلت الطائف لم تكن مستقرة لا عسكرياً «الحروب الإسرائيلية في التسعين والألفين و«ال 2006» ولا أمنياً «الجماعات الإرهابية والمواجهات مع الجيش، والتفجيرات التي تلت اغتيال الحريري الأب» ولا سياسياً من خلال التوتر الدائم في نظام مأزوم غير قادر على التماسك، وكله يقوم على بنية تحتية متعفنة، مما أمن بيئة للتوتر الدائم. ولكن في ذلك كله لم تكن الأزمة الوجودية

الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين

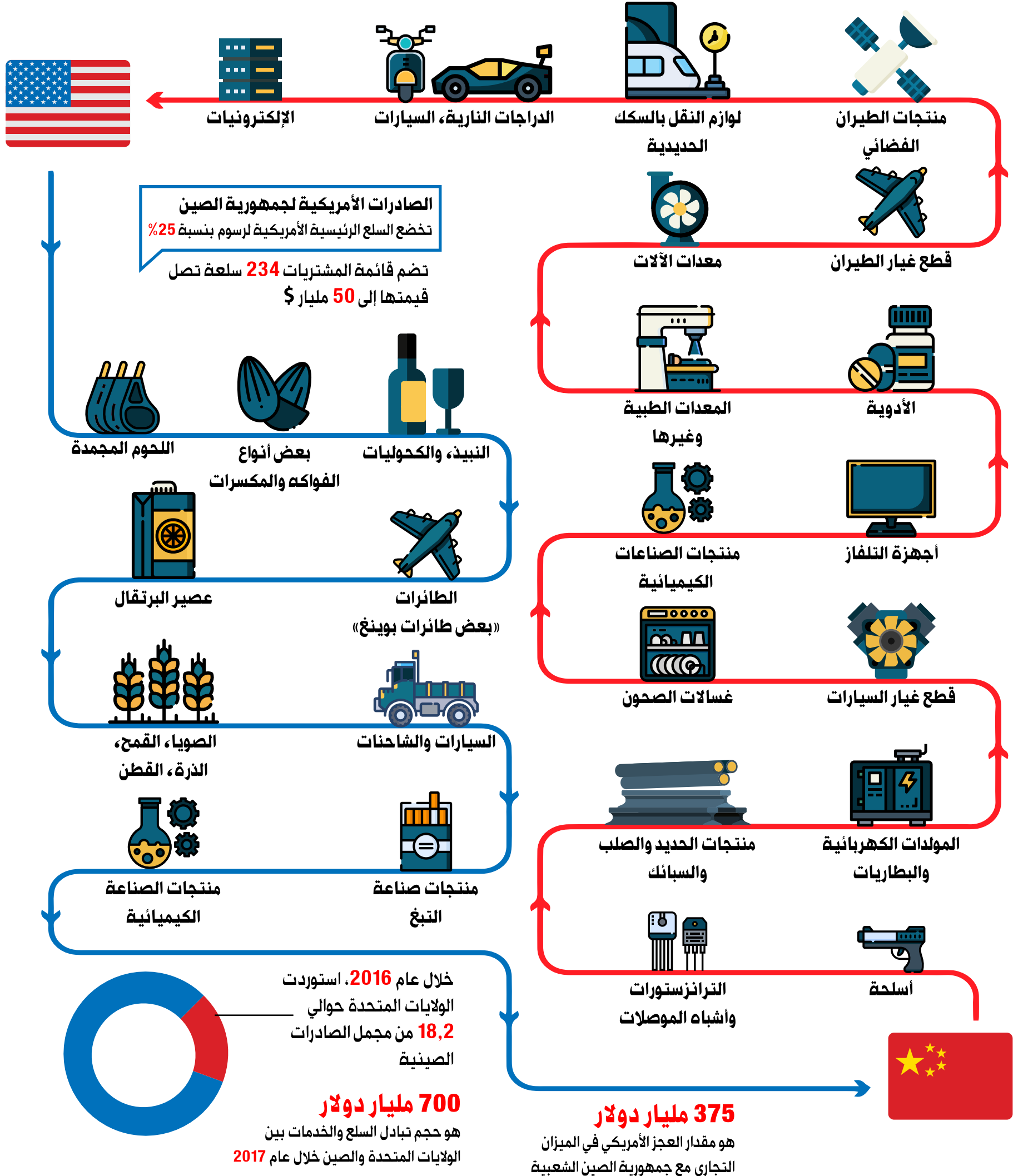
الصادرات الصينية للولايات المتحدة

تخضع السلع الرئيسية للإنتاج الصيني لرسوم بنسبة 25%

تضم قائمة المشتريات 1300 سلعة تصل قيمتها إلى 50 مليار \$

إعداد: احمد الرز

المصدر: The Valdai Discussion Club



ديمقراطية المكونات: حرية للنخب - واستعباد للفقراء..



منذ تفجر الأزمة السورية عام 2011 يتجدد بين الفينة والأخرى الترويج لنموذج ديمقراطية المكونات - ويقصد بها تقاسم السلطة بين البنى الطائفية والقومية والدينية السورية - ويأتي طرح هذا النموذج في إطار البحث عن نظام سياسي جديد، وتتعدد صيغ طرحه بين الواضحة في بعض الأحيان، ومضمرة تحت مسميات مختلفة في أحيان أخرى.

■ رمزي السالم

سنحاول فيما يلي، مقارنة هذا الطرح ومناقشته، وصولاً إلى الحكم على صلاحيته للواقع السوري أو عدمها، من جهة القدرة على تحقيق المهام الموضوعة أمام الشعب السوري، والدولة السورية، وهذه المهام كما هو معلوم ليست نتائج اجتهاد جهة سياسية ما، بل هي مهام تُستنبط عادة من الواقع الموضوعي، أي مستوى التطور التاريخي، وحاجات البلاد وشعبها، والجغرافيا السياسية، هذه المهام - كما نعتقد - يمكن تكييفها في الطرف السوري الراهن، بثلاثة عناوين رئيسية: مهام ديمقراطية، واقتصادية اجتماعية، ووطنية.

ديمقراطية المكونات ومسألة الديمقراطية

هل يؤمن نموذج ديمقراطية المكونات، الديمقراطية التي يسعى إليها الشعب السوري، والتي كانت أحد أسباب الحراك الشعبي في آذار 2011؟ - إذا انطلقنا من البدهة السياسية التي تقول: إن إحدى مخرجات الديمقراطية هي حكم الأغلبية، فإن هذه الأغلبية وفق الخطاب «الديمقراطي» السائد والمتداول، هي أغلبية سياسية - اجتماعية، وليست أغلبية طائفية، أو دينية، أو قومية، بل هي التعبير الحر عن إرادة أغلبية المواطنين الأحرار عبر صناديق الانتخاب، بغض النظر عن الانتماء التقليدي الـ ما قبل وطني، أي أن طرح الديمقراطية بهذه الصيغة يخالف علم الاجتماع السياسي المعاصر.

يفترض بالعملية الديمقراطية موضوعياً أن تلعب دوراً تقدمياً بالمعنى التاريخي، باتجاه الاندماج الطوعي والمزيج من التماسك الاجتماعي والوطني، من خلال التساوي في الحقوق والواجبات، أما اشتراط مسألة الانتماء في الفضاء الديمقراطي المنشود، فيُحوّل الديمقراطية إلى أداة رجعية من خلال جعلها حاملاً دستورياً وقانونياً للبنى التقليدية، وشرعة تلك البنى.

لا تُغيّر ديمقراطية المكونات شيئاً بالمعنى الواقعي بالنسبة لأغلبية المجتمع، بل تستبدل الضبط القسري، بإعادة إنتاج السلطة وفق مصالح النخب، أي أنها تمنح الديمقراطية للنخب فقط، دون أن تتحول الديمقراطية إلى أداة بيد الحركة الشعبية للتعبير عن ذاتها ومصالحها، وإنجاز مهمتها التاريخية. وإذا كان النموذج السابق يغيب إرادة الشعب السوري، لمصلحة سلطة واحدة، فإن ديمقراطية المكونات هي الأخرى تُغيب تلك الإرادة، ولكن لمصلحة أكثر من نخبة هذه المرة، ليكون الأمر سيّان لدى الشعب السوري، فمشكلته في الجوهر ليست فيمن

يحكمه، بل بكيفية الحكم، وأدواته، وآلياته. ليس صحيحاً زعم البعض، بأنه لم يعد بالإمكان التعايش بين هذا المكوّن أو ذاك، استناداً إلى ممارسات من هنا وهناك، خلال سنوات الأزمة، فالأغلبية الساحقة من السوريين أكدت بالملموس ضرورة التعايش والتضامن، رغم إرادة بعض النخب، وبالنظر إلى خارطة النزوح السكاني، وحدها تتيبن حقيقة هذه المسألة، وعلى عكس ما تروجه وسائل الإعلام والنخب المشبوهة، لا بل إن حجم التداخل السكاني والاندماج المجتمعي في سورية، والوقائع الملموسة، تؤكد على حقيقة أساسية، وهو أنه لا يمكن لأي «مكوّن» أو منطقة في البلاد أن تشهد استقراراً وأماناً حقيقياً بمعزل عن الآخر، فإما أن تُحل الأزمة حلاً عاماً وشاملاً، وإما بقاء الجميع في حالة التوتر، والترقب والمستقبل الغامض المفتوح دائماً على احتمالات كارثية.

ديمقراطية المكونات والنموذج الاقتصادي

ربما أكثر ما يُفند أولوية الانتماءات التقليدية، هو المسألة الاقتصادية الاجتماعية في البلاد، سواء كان قبل تفجر الأزمة أو بعدها، فالفساد التقليدي، ومن ثم السياسات الليبرالية التي اتبعت في البلاد كأعلى مرحلة للفساد، قسمت المجتمع السوري إلى فئتين، أقلية طبقية ناهية، وأغلبية طبقية منهوبة، وانسحب هذا التقسيم على المكونات السورية كلها دون استثناء، وإذا كانت طبيعة الصراع وشكله العسكري لم يسمح بإظهار الحوامل السياسية لهذا الانقسام الاجتماعي، مما كون خللاً في المعادلة السورية، فإن ديمقراطية المكونات تحقق وحدة الناهيين، وتشرعنها وتقونها، في حين تفتعل وتعزز انقسام المنهوبين، فهذا النموذج الديمقراطي، هو بالمعنى العملي ديمقراطية للنخب فقط، وديكتاتورية على الفقراء، كل الفقراء، وفي هذا السياق نعتقد بأن ظاهرة أمراء الحرب، تشكل الملامح العملية الأولى، لهذه البدعة «الديمقراطية».

تحتاج سورية الجديدة إلى نموذج اقتصادي - اجتماعي جديد، نموذج يحقق أعلى نسبة نمو وأعمق عدالة اجتماعية، ولدى

القائمة، والدخول في دوامة تاريخية جديدة، تشبه دوامة سايكس بيكو التي تدفع شعوب المنطقة تمزقاً منذ مئة عام، ومن هنا، هو نموذج مرفوض من جهة المصالح الوطنية السورية العامة أيضاً.

ما هو الحل المطلوب؟

إذا كان النموذج السابق قد استنفذ دوره التاريخي، وبات تغييره ضرورة وطنية، واقتصادية اجتماعية، وديمقراطية، وإذا كان نموذج ديمقراطية المكونات مرفوضاً كونه لا يحل أيًا من هذه المهام بالشكل المطلوب، فما هو النموذج المطلوب إذا؟

لا أظن أن أحداً يمتلك الجواب الناجز، لا بل ليس من حق أحد أن يفرض النموذج الذي يريد من طرف واحد، تحت أية حجة وذريعة كانت، فذاك شأن السوريين جميعاً، وتلك هي إحدى مهام المرحلة الانتقالية والجسم الانتقالي مع بدء الحل السياسي على أساس القرار 2254، وستبقى مهمة تطوير النموذج المطلوب مهمة دائمة أمام السوريين، وإحدى جبهات الصراع السياسي اللاحق، ولكن في الوقت نفسه، ليس من حق أحد أن يتجاوز الضرورات والأسس العامة التي تبني عليها الدول، مثل: الحفاظ على الاستقلال الوطني، والسيادة الوطنية، ومنها: سيادة الشعب السوري، وحقه في تقرير مصيره، بما فيه تحديد طبيعة النظام السياسي، دون وصاية أو استقواء بأحد، وعلى أحد، لا من قوى الداخل، ولا من قوى الخارج، ولا من القوى الإقليمية.

بقي أن نقول: إن التأكيد على وحدة المصير، لا يعني بحال من الأحوال إنكار التعدد الثقافي: قومياً ودينيّاً، بل يعني وضع المسألة في سياقها التاريخي الصحيح، القائم على اعتراف الكل بالكل، وبما يؤدي إلى بناء دولة قوية وموحدة وديمقراطية على أسس سياسية قولاً وفعلًا، وليس دولة هشّة وعاجزة، أي جعل التعدد عامل إغناء وتقدم، بدلاً من تحويله إلى طريق عودة إلى كهوف التاريخ، فالديمقراطية إما أن تكون عصرية - حديثة، ومتكاملة الأركان.. أو لن تكون، لأنها ستعبد إنتاج المأساة السابقة على شكل مهزلة.

الوقوف على البرامج والرؤى الاقتصادية لنخب نموذج ديمقراطية المكونات، يلاحظ المتابع ببساطة أنها تعتمد نموذجاً اقتصادياً واحداً، نموذج قائم على اللبرلة بما يعزز مواقع النخب، ويشعرن فسادها ونهبها، في حين أن الوقائع تؤكد أن أحد الأسباب الأساس للحالة الكارثية التي تمر فيها البلاد أصلاً، هي بسبب هذا النموذج الذي ما زالت النخب تجمع عليه، لا بل أكثر من ذلك، فإذا كانت هناك أمزجة طائفية أو قومية محدودة هنا وهناك، فإن أحد أسبابها الأساس هو اعتماد هذا النموذج الاقتصادي، حيث أدى إلى تطور متفاوت بين المناطق السورية، وإلى تدمير القطاعات الإنتاجية، وموجات نزوح متلاحقة من الريف إلى أطراف المدن الكبرى، وبطالة بنموذجها السافر، والمقنّع، ونتج عن ذلك كله تكون شريحة واسعة من المهشمين، تُعاني من الفقر، والإحساس المزمن بالفقر، والكبت، وجرى استثمارها في إشاعة التطرف بكل أشكاله وصنوفه، من هذا الطرف أو ذاك.

ديمقراطية المكونات والمسألة الوطنية

فرضت الجغرافيا السياسية على سورية أن تكون في قلب الصراع الإقليمي والدولي، وتبني هذا النموذج الديمقراطي، يؤدي إلى شلّ فعالية الكل الوطني، بسبب الفيتو الذي يَحُول به ممثلو المكونات عند تبني نموذج المحاصصة، فحسب التجربة الملموسة - العراق، لبنان - يمكن لأية نخبة من هذه النخب، إعاقة أي قرار حتى لو كان تعبيراً عن ضرورات وطنية في بلد مثل سورية، وعدا عن ذلك، فإن كل نخبة من هذه النخب ستعمل من أجل تقوية موقعها وعلى تعزيز شبكة علاقاتها الدولية والإقليمية، في ظل انقسام حاد، مما يعني شرعة التدخل الدولي والإقليمي، وعليه، فإن هذا النموذج هو إجهاز على ما تبقى من وحدة وطنية، هو مزيد من الانتهاك للسيادة الوطنية، ومزيد من إضعاف الاستقلال الوطني، وفي بلد يعتبر جزءاً من جغرافيا المشاريع الدولية القائمة على الفوضى، وضرب الكل بالكل، مما يؤدي بالنتيجة إلى قوننة حالة عدم الاستقرار

إن ديمقراطية المكونات تحقق وحدة الناهيين وتشرعنها وتقونها في حين تفتعل وتعزز انقسام المنهوبين

اقتراب بدء العام الدراسي وتزايد الهموم!



برغم تأخر وزارة التربية عن تحديد موعد بدء العام الدراسي القادم، فقد بدأ هاجس الموسم المدرسي يؤرق ذوي التلاميذ والطلاب، ارتباطاً مع هموم تأمين المستلزمات المدرسية لأبنائهم، في ظل واقع ارتفاعات الأسعار بشكل عام، وما قد تصل إليه أسعار هذه المستلزمات خلال الفترة القريبة القادمة، ومع بدء العام الدراسي.

■ عادل إبراهيم

الأرق لم يقتصر على أسعار المستلزمات المدرسية فقط، بل على الوضع الصحي والخشية على الأبناء من «الكورونا» أيضاً، بالإضافة كذلك إلى أن واقع الأسعار المتذبذبة ارتفاعاً له بعض الآثار السلبية على بائعي المرفق لهذه المستلزمات، وخاصة المكتبات وبائعي القرطاسية.

تأخر وزاري

بداية لا بد من الإشارة إلى أن وزارة التربية تأخرت عن تحديد موعد بدء العام الدراسي 2020-2021.

فقد كان من المتوقع أن يصدر هذا التحديد مطلع شهر حزيران الحالي أسوة بالعام الماضي، حيث صدر تعميم وزاري بتاريخ 2019/7/2 حدد بموجبه بدء العام الدراسي 2019-2020 وذلك صباح 2019/9/1 في جميع المدارس الرسمية والخاصة وما في حكمها، بجميع أنواعها ومستويات مراحلها، لكن تعميم هذا العام لم يصدر حتى تاريخه! سبب التأخر ربما يكون مرتبطاً بالوضع الصحي الناجم عن وباء «كورونا»، وعدم جاهزية خطة العمل التي تكفل حماية صحة الطلاب، واستمرار العملية التعليمية مع تعويض الفاقد التعليمي عن العام الدراسي 2019-2020 للصفوف الانتقالية، خاصة بعد عدم التمكن من تنفيذ خطة الفصل الثاني من العام الدراسي 2019-2020 بعد تعليق الدوام في المدارس اعتباراً من تاريخ 2019/3/14، وقرار الحكومة اللاحق بتاريخ 2020/4/26 القاضي بنقل جميع طلاب الصفوف الانتقالية في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي إلى الصف الأعلى، والذي تضمن أيضاً تكليف وزارة التربية بوضع خطة لتعويض الفاقد التعليمي للطلاب مع بداية العام القادم.

أسعار مرتفعة والمزيد من التقشف
تزايد هم تأمين المستلزمات المدرسية على

ذوي التلاميذ والطلاب، خاصة مع فارق الأسعار المتوقع لهذه المستلزمات، بالمقارنة مع العام الماضي في ظل الارتفاعات غير المسبوقة للأسعار في السوق، وخاصة خلال الأشهر الأخيرة، حيث تضاعفت أسعار السلع والمواد خلالها مرتين وثلاثة بالحد الأدنى بالتوازي مع تدني الأجور وثباتها. بناء على ذلك بدأ ذوو الطلاب يمهدون لأبنائهم منذ الآن عن التقشف عليهم بمستلزماتهم، وعن تدوير ما يمكن تدويره من مستلزمات العام الماضي، وخاصة الألبسة المدرسية والحقائب.



إذا كانت

المستلزمات المدرسية لك طالب في العام الدراسي الماضي كلفت ذويه بين 10000-25000 ليرة فكم ستكون تكلفتهم للعام الدراسي القادم؟

نسبة ارتفاع الأسعار لا تقل عن 100%
إذا كانت المستلزمات المدرسية لكل طالب وتلميذ مع بدء العام الدراسي الماضي كلفت ذويه بين 10000-25000 ليرة، فكم ستكون التكلفة للعام الدراسي القادم الذي بدأ يقرع الأبواب، وكما ستتكد أسرة لديها ثلاثة أبناء في المدرسة فقط؟
الباس المدرسي لطلاب الإعدادي والثانوي، متوسط الجودة والمواصفة، كانت تكلفته العام الماضي تتراوح بين 7000-10000 ليرة، والحقيبة المدرسية متوسطة الجودة كان سعرها يتراوح بين 4000-8000 ليرة، والحذاء الرياضي أو العادي، يتراوح سعره بين 5000-15000 ليرة، والدفاتر والقرطاسية كانت تتراوح تكلفتها بين 3000-7000 ليرة، وجميع هذه الأسعار طرأت عليها زيادة بنسبة زيادة الأسعار نفسها على السلع والمواد في الأسواق مؤخراً، والتي لا تقل عن 100% بالحد الأدنى.

القرطاسية ارتفعت 200% بالحد الأدنى

أكد صاحب إحدى المكتبات أن أسعار القرطاسية ارتفعت خلال الأشهر الماضية، بشكل كبير، وخاصة منذ مطلع العام حتى

الآن.

فعلى سبيل المثال: إن سعر دفتر سلك وسط 70 صفحة أصبح بحدود 1200 ليرة، والقياس الكبير أصبح سعره بحدود 1800 ليرة، والأقلام تزايدت أسعارها بنسبة لا تقل عن 200% وقس على ذلك على بقية أنواع القرطاسية.

وبحسب صاحب المكتبة، فإن حاجة التلميذ والطالب من القرطاسية وفقاً لمتطلبات كل مدرسة وبحسب كل معلم، كانت تكلف ذويه بحدود 5000-7000 ليرة خلال العام الدراسي، بين بداية الفصل الأول وامتحان منتصف العام والفصل الدراسي الثاني والامتحان النهائي.

ووفقاً لما وصلت إليه الأسعار حتى الآن فإن هذه التكلفة، لكميات الدفاتر والأقلام نفسها والتجليد وغيرها من مستلزمات، أصبحت بحدود 20 ألف ليرة، مع الإشارة إلى أن الأسعار غير ثابتة حتى الآن. وبحسب صاحب المكتبة، فإن هذه التكلفة أصبحت أكبر من إمكانيات رب الأسرة، وخاصة بحال كان لديه أبناء أكثر في المدرسة.

معاناة أصحاب المكتبات

لأصحاب مكتبات بيع القرطاسية معاناتهم أيضاً، فانخفاض القدرة الشرائية للمواطن تنعكس سلباً على مبيعاتهم، وبالتالي، على معيشتهم وحياتهم، والتقشف المتوقع مع بدء العام الدراسي القادم ستكون له آثار سلبية إضافية عليهم.

وتحدث صاحب المكتبة عن كتلة رأسماله المرتبطة بحجم معين من البضائع والمواد المعدة للبيع عملياً، وكيف تأثرت هذه الكتلة تآكلاً بسبب ارتفاعات الأسعار الكبيرة على هذه البضائع والمواد.

وقد أشار صاحب المكتبة إلى أن نشاطهم التسويقي يعتبر ذا طبيعة موسمية مرتبطة بافتتاح المدارس والامتحانات فقط، وقد كان لتعليق الدراسة خلال الفصل الثاني من العام الدراسي الحالي بسبب الكورونا الكثير من التداعيات السلبية على حياتهم، حيث

انخفضت مبيعاتهم.

ولم يخف صاحب المكتبة خشيته من تعليق الدوام المدرسي مطلع العام الحالي بحال استمرار خطر انتشار الكورونا.

أما عن تذبذب الأسعار وتعامل الموردين معهم فحالهم بذلك كحال جميع بائعي المرفق، حيث لا يحصلون على فواتير رسمية من الموردين «مستوردين ومنتجين»، وبالتالي، هم عرضة بشكل دائم كي يكونوا بواجهة الحدث مع المواطن المستهلك ومع مراقبي التموين، وضحية سهلة المثال بهذا الصدد، فمراقبو التموين تعمى أبصارهم عن كبار الموردين والمستوردين، بحسب صاحب المكتبة!

تكاليف لا تسعفها القروض

المتوقع استناداً إلى نسب ارتفاع الأسعار بين العام الماضي، وما وصلت إليه حتى الآن، بحال ثبات الأسعار الحالية، أن كل طالب وتلميذ سيكبد ذويه ما لا يقل عن 50000 ليرة، أي: أن أسرة لديها ثلاثة أبناء في المدرسة ستتكد أكثر من 150 ألف ليرة، لقاء تأمين المستلزمات نفسها بالمواصفات والكميات نفسها بلا تقشف.

وإذا كانت السورية للتجارة قد أعلنت عن قرض مدرسي بقيمة 50 ألف ليرة العام الماضي للعاملين في الدولة من أجل شراء المستلزمات المدرسية لأبنائهم من صالاتها، على أن يتم تقسيطه لمدة 10 أشهر، فهل من الممكن الإعلان عن مثل هذا القرض الآن، وما هي قيمته كي يؤمن المستلزمات بأسعارها الحالية، وكما المدة التي من المفترض تسديده خلالها؟

مع الأخذ بعين الاعتبار أن ما يتم طرحه عبر صالات السورية للتجارة من مستلزمات مدرسية بأسعار قريبة أو أقل من السوق من خلال المعارض التي تعلن عنها مطلع كل عام دراسي، تختلف بالجودة والمواصفة بحسب ذوي الطلاب.

ولعل الخلاصة بالنسبة لذوي الطلاب من الفقيرين والمعدمين تقول: إلى مزيد من التقشف سر!

اللحوم الحمراء بعيدة المنال حتى في العيد!



خرجت اللحوم الحمراء عن موائد غالبية السوريين منذ عدة سنين، سواء كانت لحوم الغنم أو العجل والبقر، وذلك بسبب ارتفاع أسعارها الكبير المتتالي خلال السنين الماضية، وصولاً إلى العجز عن شرائها واستهلاكها إلا لكل من رحم ربي من الأغنياء والمترفين.

نوار الدمشقي

لا يمكن أن نغض الطرف عن أسباب غياب هذه المادة عن موائد السوريين.

فمن أسباب ذلك المباشرة، ارتفاع سعرها بالمقارنة مع القدرة الشرائية للغالبية من المواطنين، بالإضافة إلى أن هذا الارتفاع المتتالي مقترن بارتفاع أسعار الأعلاف على المربين، واحتكارها كما غيرها من المواد من قبل بعض التجار.

أما السبب الآخر فهو مرتبط بالتهريب، فالثروة الحيوانية، أغنام وعجول وبقر، لم يتوقف تهريبها طيلة السنوات والعقود الماضية، بالإضافة إلى تراجع أعدادها بنتيجة ظروف سني الحرب والأزمة. ناهيك عن فترات السماح بتصديرها أيضاً، بغض النظر عن تلبية احتياجات السوق المحلية.

وكل ذلك لم ينعكس على مستوى تدني نسبة المعروض من اللحوم الحمراء في الأسواق المحلية فقط، بل الأهم، أنه لم تتح الإمكانية لتعويض النقص بتعداد القطعان، أما المستفيد من كل ذلك فهي شريحة حيتان التهريب والتصدير فقط لا غير.

هل سيكون هناك أضاح هذا العيد؟

آخر ما حرر بشأن اللحوم الحمراء، أن هناك دراسة جديدة لأسعار اللحوم الحمراء «غنم» بحسب ما تم تداوله عبر بعض وسائل الإعلام على لسان رئيس جمعية اللحامين في دمشق خلال الأسبوع الماضي، وذلك بعد ارتفاع أسعار الأعلاف، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أسعار هذا العام ارتفعت عن مثيلتها في العام الماضي بأكثر من 200% حتى الآن.

وبحسب موقع الاقتصادي الأسبوع الماضي،

أصبحت الفرصة الوحيدة أمام الفقير من أجل استهلاك هذه النوعية من اللحوم تتمثل بمناسبة العيد، وخاصة عيد الضحى، الذي من الممكن أن تتاح خلاله، لبعضهم ربما، أن يستعيدوا ذكرياتها وطعمها، لكن لهذا العيد طعم آخر من الأضاحيات على ما يبدو!

اللحوم الحمراء خارج الرقابة السعريّة أيضاً! مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك ما زالت تصدر نشرات أسعارها الدورية بالنسبة للخضار والفواكه، وكذلك بالنسبة للفروج والبيض، لكنها توقفت عن إصدار نشرات الأسعار الخاصة باللحوم الحمراء.

وبغض النظر عن التفاوت السعري بين الواقع السعري في السوق وواقع هذه النشرات، إلا أن ذلك يعتبر مؤشراً عن الاعتراف الرسمي بخروج هذه المادة عن حيز الاستهلاك بالنسبة لعموم المواطنين، وكذلك ربما يكون مؤشراً على خروجها من حيز الرقابة والمتابعة أيضاً.

فاخر نشرة أسعار تضمنت أسعار اللحوم الحمراء من قبل مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في دمشق كانت بتاريخ 2020/4/6، حيث تم تحديد سعر كيلو هبرة الغنم الشقف بمبلغ 7200 ليرة، وسعر كيلو هبرة العجل شقف بمبلغ 6200 ليرة.

وتوقف صدور النشرة منذ ذلك الحين وحتى الآن، يعني أن التموين رفعت يدها تماماً عن هذه المادة وتسعيرها.

الحيتان والأسباب المتعددة

حيث فرضت على هؤلاء دفع مبلغ 40 ألف ليرة لممارسة عملهم بشكل قانوني. وبناء على كل ما سبق، ربما أضحية العيد سيتجاوز سعرها مبلغ 300 ألف ليرة. وبعد ذلك نتساءل، مع الفقيرين الذين ينتظرون العيد عسى يحظون بجزء من لحوم أضاحيه: هل ستكون هناك أضاح هذا العيد، أم أن الضحية الوحيدة المقدمة قرابين على موائد الحيتان سيبقى المواطن الفقير؟

فإن سعر كيلو الخروف الحي حالياً وصل إلى 5700 ليرة، لكن الواقع الحالي يقول: إن هذا السعر ارتفع أكثر من ذلك حتى الآن، ولا أحد من الممكن أن يتوقع ما سيصل إليه هذا السعر حتى موعد عيد الأضحية القادم، وهو ما أكده رئيس جمعية اللحامين أيضاً! الشعرة التي قصمت ظهر البعير قليل قدوم عيد الأضحية، كانت من خلال ما تم فرضه من قبل محافظة دمشق على من سيسمح له من اللحامين لممارسة عمليات ذبح الأضاحي،

الكورونا وتداعي الخط الدفاعي الأول والأخير..



لم يعد هناك أدنى شك من دخولنا مرحلة جديدة ومخيفة من انتشار وباء الكورونا، ولعل الدليل الأوضح على ذلك هو: تسجيل المزيد من الإصابات والوفيات، وخاصة في الطواقم والكوادر الطبية مع كل أسف.

سمير علي

التحلل من المسؤوليات

ما يجب التوقف عنده، هو تتالي وزيادة أعداد الإصابات في الطواقم الطبية، وما يرشح عن واقع المشافي وظروفها، وظروف عمل هذه الطواقم فيها. فإذا كان الجهاز الدفاعي الأساس في المنظومة الصحية، المتمثل بالكادر الطبي بدأ يتعرض للإصابات، فكيف سيكون عليه الحال على المستوى العام؟ الإصابات في الكادر الطبي، تعني فيما تعنيه: أن مستلزمات الوقاية

لن نتحدث عن الدور الحكومي على مستوى الرعاية الصحية العامة، فواقع الحال يقول: إن العجز الحكومي «ضرب أطنابه» في هذا المجال، والحكومة سبق أن أعلنت: أن المسؤولية الأولى على مستوى الحد من انتشار المرض تقع على عاتق المواطنين ووعيهم وثقافتها بهذا الوعي، متهربة من مسؤوليتها وواجباتها على هذا المستوى.

من الصور عن ابتكاراتهم؟ فواقع الحال يقول: إن الكثير من المرضى لم يجد لهم ذوهم أماكن في غرف العناية، ولم تتوفر لهم أجهزة التنفس المطلوبة داخل المشافي، حيث يتم الطلب غالباً أن يتم توفير أسطوانات أوكسجين منزلية للعناية ببعض المرضى في بيوتهم، وهذا الأمر طبعاً غير متاح للغالبية الفقيرة، ما يعني تردي حالتهم الصحية حكماً.

الحكومة تنام في العسل والمسؤولية بعهدتنا..

الحديث أعلاه، ليس للتحويل وللبث الرعب بقدر ما هو أقرب للتوصيف بغاية اتخاذ المزيد من إجراءات الحيلة والحذر، ومن الإجراءات الضرورية على مستوى الوقاية الفردية والتباعد الاجتماعي، فالمسؤولية أصبحت بجلها بعهدتنا كمواطنين رغماً عنا! فالمشافي مكتظة، والكادر الطبي مرهقة وبدأت تتداعى، والحكومة تنام في العسل، وجل ما تقوم به: هو ممارسة توجيه النصائح وتحميلنا المسؤوليات.

بسلامة وصحة المواطنين فقط، بل بسلامة وصحة الكادر الطبي التي تقع على عاتقها مسؤولية الصحة العامة بالشكل المباشر بحسب مواقع عملها. فمع التخلي عن المهام العامة، لم يبق إلا الخط الدفاعي المتمثل بالكادر الطبي، ومع بدء تداعي هذا الخط، فإن ذلك يعني: أن المواجهة مع الوباء أصبحت أعنف وأخطر، ونتائجها ستكون مزيماً من الإصابات والوفيات.

أين أجهزة التنفس المبتكرة؟

على جانب آخر، ومن جملة ما تتطلبه المنظومة الصحية لمواجهة الوباء افتراضاً، جرى الحديث منذ أشهر عن غرف العناية وتجهيزاتها، وخاصة أجهزة التنفس، وأعدادها المحدودة. كما جرى الترويج للكثير من المبادرات على مستوى تصنيع هذه الأجهزة محلياً، عسى تكفي الحاجات الفعلية وقت الضرورة. الآن، على ما يبدو أن الضرورة أرقت، فأين أصبح كل الترويج والحديث الإعلامي عن المبادرات والمصنعين والمبتكرين، الذين وضوا لنا الكثير

الفردية والمكانية غير متوفرة، أو ليست بالمواصفة والجودة المطلوبة، وبعد ذلك ربما يأتي الحديث عن الدور الفردي الخاص على هذا المستوى. فهل وفرت الحكومة عبر وزارة الصحة، كجهة معنية ومسؤولة - بشكل مباشر عن هذه الكادرات - مستلزمات وضرورات الوقاية الفردية والمكانية من معقمات وكمامات وألبسة خاصة وغيرها، في المشافي وفي المستوصفات وأماكن العزل والحجر، أم أنها ألقت بمسؤولية ذلك على كاهل الكادر الطبي العامل في هذه القطاعات؟

المواجهة أعنف وأخطر!

بحسب بعض الشهادات المتناقلة، فإن كميات ما يتم توزيعه من هذه المستلزمات لا تكفي الحاجة الفعلية بهذه الأماكن وللكادرات العاملة فيها، مما يضطر الكثير منهم لتأمين بعض المستلزمات الشخصية على حسابها، وخاصة المعقمات الفردية والكمامات، وهي مكلفة بلا شك! على ذلك، ربما يمكننا القول بكل أريحية: إن الحكومة لم تضح

هموم صناعية مزمنة.. ولا حلول!



عاصي اسماعيل

تجمع منطقة الكسوة الصناعي، ومحيطها، ليس تجمعاً لمنشآت صناعية فقط، بل يمكن اعتباره تجمعاً لمشكلات وصعوبات وهموم مزمنة، مرتبطة بالصناعة والصناعيين، وبالإنجاز الصناعي بمختلف قطاعاته، وبالاقتصاد الوطني عموماً.

اختصر بعض أصحاب المنشآت الصناعية معاناتهم، وهم من الصناعيين المخضرمين، بالقول: إن صعوبات ومشاكل ومعيقات كل سنوات الحرب والأزمة- وحتى ما قبلها- كانت بكفة، ومنذ مطلع العام الحالي وحتى الآن أصبحت بكفة أخرى، حيث تزايدت هذه الصعوبات بشكل كبير، متضافرة مع جملة صعوبات الواقع الاقتصادي المتراجع.

صعوبات مزمنة وتساولات مشروعة

معاناة الصناعيين، والصعوبات التي تواجه الصناعة، والمعيقات التي تحول دون التمكن من نهوضها، جميعها عناوين عريضة، جرى تكرار الحديث عنها خلال الأعوام، بل العقود الماضية.

فالمعاناة والصعوبات والمعيقات التي تواجه الصناعة والصناعيين ليست مستجدة، بل هي قديمة ومزمنة ومتراكمة دون حلول، بالرغم من كثرة الحديث عنها، سواء من قبل أصحاب الشأن من الصناعيين، أو على المستوى الرسمي.

ولعل جوهر المشاكل والصعوبات يتمحور حول تأمين مستلزمات الإنتاج، ومقومات ومساعدات العملية الإنتاجية واستمرارها وتطورها، وهو ما جرى التأكيد عليه من قبل بعض الصناعيين، حيث تساءلوا عن سبب غياب الخطة الإستراتيجية الحكومية بما يتعلق بالصناعة والإنتاج؟!

فما يجري على هذا المستوى، بحسب قولهم، منذ سنين ربما لا يتعدى عن كونه عبارة عن قرارات ارتجالية وعشوائية، انعكست وتنعكس سلباً على الصناعة والصناعيين، وعلى مجمل الواقع الاقتصادي بالنتيجة. فمن يخطط، ومن ينفذ، ومن المسؤول عن تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي «العام والخاص»، الذي بدأ الحديث عن أهميته مؤخراً، بعد أن توقفت عجلته في الكثير من القطاعات، وكيف سيجتزم هذا الاهتمام خلال المرحلة القادمة، في حال صدق النوايا، إن كان الوضع سيستمر على ما هو عليه من التخبط وغياب الإستراتيجيات الوطنية الجادة على هذا المستوى؟!

مشكلة البنية التحتية

المشكلات التي تواجه الصناعة والمنشآت الصناعية والصناعيين تبدأ اعتباراً من تأمين البنية التحتية اللازمة للمنشآت الصناعية، المتخلفة بالطرق وشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات، وغيرها من ضرورات أخرى، وهي من مسؤوليات المحافظة افتراضاً.

فعلى الرغم من تحمل الصناعيين في منطقة الكسوة مثلاً للكثير من التكاليف المرتبطة بهذه العناوين، بل وقيامهم وعلى نفقتهم من إنجاز الكثير منها عند إحداث منشآتهم، إلا أن ذلك لا يعني غياب عمليات الصيانة الدورية لهذه البنى، على أقل تقدير، والأهم على هذا المستوى مؤخراً هو: واقع الطرقات المؤدية إلى هذه المنطقة الصناعية، حيث تقتضي الضرورة إعادة النظر بهندستها المروية،

لتسهيل الوصول إليها ونقل البضائع منها وإليها، وهي مسؤولية المحافظة أيضاً.

مستلزمات الإنتاج وتذبذب سعر الصرف

من أهم المشاكل التي تعترض الصناعيين، هي: تأمين مستلزمات إنتاجهم، وخاصة المواد الأولية والمحروقات، ارتباطاً بعملية الاستيراد المرتبطة حكماً بالقطع الأجنبي وسعره المتذبذب، والكلف الإجمالية التي تظهر من خلال عمليات التسعير النهائي بالنتيجة.

على هذا المستوى أكد الصناعيون على أن تذبذب سعر الصرف، والتلاعب فيه، كان له أثر سلبي كبير على صناعته وإنتاجهم، وقد كان لبعض القرارات المرتبطة بهذا الشأن نتائج سلبية إضافية على العملية الإنتاجية أيضاً، الأمر الذي وضعهم أمام مشكلة عدم التمكن من وضع خططهم الإنتاجية الخاصة كل في منشآتهم، مما أدى إلى توقف بعض المنشآت عن العمل، وتراجع إنتاج بعضها الآخر.

وقد رفض بعضهم ربط ذلك بالعقوبات والحصار، مستشهدين بمراحل تاريخية سابقة كان فيها سعر الصرف مستقراً برغم الحصار والعقوبات.

وقد ربط هؤلاء الصناعيين سعر الصرف ومقومات استقراره ودعمه بالإنتاج والصناعة، ملخصين ذلك بقولهم: إن الإنتاج الزراعي والصناعي من أهم مقومات دعم واستقرار قيمة الليرة، وبالتالي، ما يوازئها من سعر صرف لبقية العملات، مع انعكاس ذلك الإيجابي على مجمل الاقتصاد الوطني، وهذا يعتبر من بداهيات الاقتصاد.

على ذلك أكدوا تساؤلاتهم مجدداً عن حقيقة نوايا دعم الإنتاج عموماً؟!

مشاكل إضافية مؤرقة!

الحديث مع الصناعيين شمل أيضاً قطاع المصارف ودورها، والقروض، والاستعلام الضريبي، وإجازات الاستيراد، وأسواق التصريف الخارجية، وغيرها من العناوين

الكثيرة المرتبطة بالصناعة، والتي تؤثر بشكل مباشر على استمرارها وتطورها، ولم يغب الحديث عن الجمارك ودورها تجاههم. فأحد الصناعيين قال صراحة: «وأن الصناعة محاربة في البلد لمصلحة حيتان الاستيراد والتهرب، بل والأنكى من ذلك: أن دوريات الجمارك تدخل إلى منشآتنا بذريعة البضائع المهربة»!

في المقابل، لقد أكد الصناعيون أن من أكثر ما تعانيه الصناعة هي المنافسة عبر البضائع المهربة أو المستوردة الشبيهة، مؤكداً أن كل المنتجين من مصلحتهم مكافحة التهريب وترشيد الاستيراد وتوجيهه وتصويبه بالشكل المناسب، لكن لا هذا ولا ذاك موجود كما هو مفترض، بل «أصبح الصناعي هو المتهم مع الأسف»! للتغطية ربما على حيتان الفساد والتهريب، وللتهرب من المسؤوليات الحقيقية على هذا المستوى، وخاصة على المنافذ الحدودية، الرسمية وغير الرسمية.

غرف الصناعة في واد آخر..

في معرض الحديث عن دور غرف الصناعة في نقل معاناة وصعوبات ومعيقات الصناعة والإنتاج الصناعي، أشار بعض الصناعيين إلى ضعف دور هذه الغرف، وتراجع دورها بشكل كبير مؤخراً.

وبشكل عام، اختصر أحد الصناعيين معاناتهم بالقول: إن وزن المنتجين بشكل عام على مستوى المشاركة في القرارات الحكومية التي تصب في مصلحة الصناعة والزراعة والإنتاج أصبح ضعيفاً، مقابل زيادة أوزان أصحاب المشاريع الربحية ذات الربح السريع والترفيه في البلد، مستشهداً بمال منطقة القابون الصناعية، التي جرت التضحية بها لمصلحة أصحاب مشاريع الأبراج السكنية، والأماكن الترفيهية المزمعة فيها، في الوقت الذي نحتاج فيه لكل منتج زراعي أو صناعي، في ظل الواقع الاقتصادي والأزمة التي تعيشها البلاد!

عبارات منتقاة

فيما يلي بعض العبارات الهامة التي أوتت على

السنة الصناعيين خلال حديثنا معهم، وربما فيها تلخيص مكثف للواقع والمعاناة وما هو مطلوب:

«الحكومة يجب أن تعمل على توفير البيئة الأمانة للعمل، وأن تفكر بمصلحة المواطن قبل الصناعي وقبل التاجر».

«قطاع عام قائد وناجح في البداية هام ولا بد منه».

«النشاط الاقتصادي السائد في البلد أصبح أسود».

«التضخم أصبح سيد الموقف وهو من يحكم».

«أولوية الجباية لا تخلق إنتاجاً».

«لا توجد مشاركة حكومية حقيقية مع الصناعيين».

«عزز الإنتاج (زراعة- صناعة) ثم انتقل للترف».

«كي نمارس دورنا كصناعيين أعطونا نصف ظروف ودعم شريحة أصحاب المشاريع الترفية ذات الربح السريع».

«لا يوجد بديل عن الصناعة والزراعة».

«لا يجب أن يغيب البعد الاجتماعي عن السياسات الاقتصادية».

«الآمل ينخفض لدى الناس، والمرحلة خطيرة».

«الهجرة أكبر خسارة، وخاصة فئة الشباب».

«تفريغ الوطن من الشعب، يعني: لا يوجد وطن، ويتحول إلى جغرافيا فقط».

بكل اختصار

نختم بالقول، اختصاراً وتكراراً: إن مجمل ما تعانيه الصناعة، والإنتاج عموماً، وما يواجهه من صعوبات ومعيقات، هو نتاج جملة السياسات الليبرالية المحابية لمصالح كبار حيتان المال والفساد، الذين من مصلحتهم ضرب ووقف كل أشكال الإنتاج وبكافة قطاعاته، حفاظاً على حصتهم من الأرباح والبحث عن المزيد منها، ولا يمكن الحديث الجدي عن دعم الإنتاج، الصناعي أو الزراعي أو الحرفي، العام أو الخاص، إلا من خلال التخلي عن هذه السياسات جملة وتفصيلاً.

أحلامنا عم يقتلوها بس ما رح تموت!



الأحلام: هي جمع لكلمة حلم، وهي عبارة عن سلسلة من التخييلات يلي ببشوا الإنسان وقت النوم... وكمان هي عبارة عن نشاط تفكيري بيصير نتيجة استجابة لمنبه ما او دافع معين...

دعاء دادو

وفي بعض من العلماء فسر هل الظاهرة هي... ومنون العالم فرويد يلي قال «الحلم هو وسيلة تلجأ إليها النفس لإشباع رغباتها ودوافعها المكبوتة خاصة التي يكون إشباعها صعباً في الواقع».

ومن هون صار فينا نحكي عن أحلامنا، لأنها فعلياً صعب كثير أنها تتحقق ع أرض الواقع مع وجود كم هائل من العباقة والمفكرين يلي شغلون وعملتون التضييق أكثر علينا بالجوع والنل والإهانة...

بهل الوقت هاد- وبهل الأزمة الاقتصادية المقصودة والمفتعلة بتكتيكات- ما بتخطر ببال حدا يلي عم تمر فيها بلدنا، ومأثرة علينا نحن كمواطنين من الألف إلى الياء بشكل سلبي جداً، صارت أحلامنا عبارة عن أحلام يقظة، كيف؟

يعني: ما عاد في داعي ننام لحتي نحلم... صرنا نحلم ع الصاحي ونحن وعيانيين- ع الواقف- ونحن عم نمشي- ونحن عم نشوف بحرقة قلب كبيرة الشغلات يلي مستحيل عاد فينا نحصل عليها- ونحن عم نلمح بطرف عيننا واجهات المحلات المنوعة والمشكلة يلي بتغرف بنص القلب وعم نتحاشى إنو ننتبهلون!!!

أحلامنا اليوم مختلفة كثير عن أحلامنا بالسابق... حلم كل واحد فينا ما يموت من

جوعوا... ما يموت من بردوا... ما يموت من مرضوا... يوصل لهدفوا... يأسس عيلة ويحبب ولاد مندون ما يكون عندو خوف من التقصير أو الحرمان... كانوا أهل زمان يقولوا: إنو الطفل هو الوحيد يلي بيحلم... لأنو بتضل نفسو بشغلات صغيرة وتافهة ومالا طعمة وما حدا من أهلو بيليلوا رغبتوا إنو يحصل عليها!!! أهل زمان لو شافوا شو صار فينا.. وشو يلي عملوا فينا كبار الحيتان والفاسدين ما غيرون... وكيف كلشي صار بنفسنا.. ليعتدروا عن كل كلمة قالوها...

اليوم، الحلم صار مرتبط بالحقوق- حقوقنا كمواطنين...

بمعنى، يلي لازم يتأمن للمواطن كحق... صار عبارة عن حلم وصعب الوصول إليه يا حبيباتي...

نحن بالوقت الراهن من حقنا نكون عايشين بأمان وسلام... بس هاد حلم ورح يضلوا حلم ما دام في كتار كثير جوعاين وما معون يطعموا حالون ولا يطعموا ولادون بسبب اللي ما بيرحمو ولا بخلو رحمة الله تنزل....

في كتار كثير أعدين عم يتطلعوا ع ولادون كيف عم يموتوا من المرض قدام عيونون وهن ما معون أجرة معاينة الدكتور الفلاني أو حساب مشفى خاص كونوا المشافي الحكومية بيموت البني آدم ويبندفن ودوروا ما أجا لسا... وهلق صارت المشافي عم تغلي

فيها الكورونا مثل النمل...

من حقنا نلبس شي عليه القيمة وننبيسط بزهره شبابنا... بس هاد كمان حلم ويمكن صعب نوصلوا!!! لأنو الغلا الفاحش حتى ع صعيد اللبس ما رحمننا... وخلانا نعمل موضة إعادة تدوير الواعة من الأجداد للأحفاد... مندون مبالغة...

من حقنا ناكل اللحمه والجاج والسملك... لك مو بس من حقنا... ومن حق جسمنا يتغذى ويدخلوا كل أنواع البروتينات والفيتامينات والسكريات... بس صاروا المذكورين أعلاه من المنسيات... حتى بمنامنا... وبأحلام يقظتنا...

لأنو جماعتون البلهموطية طيروا الأسعار لسابع سما مع المزيد من رفع الأسعار بالأيام الجاية...

من حق كل رب أسرة يكون عندو قدرة شرائية ليحسن غير فيها أية آلة كهربائية عطلانة من الأساسي للثانوي... بس صار حلم- وحلم إبليس الجنة...

لك المشحر والمشحتف... يلي بيمثل 99.9% من السوريين اليوم... حلمون يحصلوا ع مروحة لتخفف عليهم حر الصيف... مو مكيف والعايز بالله...

من حق كل شب وصبية بهل البلد يتزوجوا ويأسسوا عيلة... بس صار بالحلم بيحسن الواحد يتزوج؟!!!

بغض النظر عن بعض مستلزمات الزواج يلي صارت كل صبية تتنازل عنها بالغضب من كتر الغلا!!! صار صعب كثير الواحد يستاجر بيت أو حتى يفكر إنو يفرشوا... لك من أساسيات أي بيت بالعالم كلو هو البراد مثلاً... والبراد بسورية صعب المال طالما حيضل حقو من مليون وأنت شادد لفوق يا معلم...

في حدا قال من هل الشباب هذول: «نحننا جيل محظوظ لأنو معنا أحدث الكاميرات لنصور عمرنا وهو عم يضيع بأعلى جودة... من حق كل كبير بالمر ببلدنا إنو يتقدموا العناية والرعاية الصحية، وما يتقصر عليه شي... بس هاد صار حلم اليوم... طالما بعدو في عنا فقدان أدوية ومستلزمات طبية... وكالعادة رفع الأسعار...

يا ترى إيمت أحلام اليقظة تبعنا رح تصير واقع... والمنامات يلي بيحلم فيها كل إنسان طبيعى بفترة نوموا رح نرجع ونعيشها... وإيمت رح نحصل ع كلشي بدنا ياه من حقوقنا المهدورة...

بيقولوا «تعد القشرة المخية هي المسؤولة عن محتوى الأحلام»...

فما بالكون إنو القشرة المخية تبعنا... والمخ تبعنا... والمخيخ وحشكياتو كلون عم يطالبوا بنفس الشيء؟؟؟

في مواطن سوري قال «أحلامي لم تكن كبيرة كالآخرين... أحلامي كانت حق علاج وأكل ولبس مثل الخلق بس، ولأسف ما قدرت أوصل لمراي»!!!

لك قتلوا فينا الحلم... وصارت حقوقنا عبارة عن أحلام يقظة مقزومة ومشوهة كمان... في ألقه من هيك؟؟!!

هي مو أحلام... هي حق لكل مواطن... حق لازم نضل عم نطالب فيه لنحصل عليه... وح نقاتل الكبير والصغير والمقسط بالسرير من الحيتان والفاسدين والسريرية وتجار الحرب والأزمة حتى نوصلو... مشان نرجع نحلم بأحلام كبيرة تتناسب مع طبيعتنا البشرية وإنسانيتنا عجد...

يعني ح نقاتل بالمشرمحي... فهمتوا علي كيف؟...

لا أحد يستطيع أن يقدّر الحجم الفعلي لتراجع الإنتاج الصناعي السوري سواء في عام 2019 أو في العام الحالي 2020... ولكن جولة سريعة على المناطق الصناعية، وتحديدًا في ريف دمشق ومناطق الكسوة والباردة تشير إلى أن حجم التراجع كبير! وضمن عينة بسيطة، فإن المعامل تشتغل بثلاث طاقتها في أفضل الأحوال، وفي حالات أخرى يتم تشغيل 5% من طاقات المنشآت فقط لا غير...

الحكم على الصناعة السورية... بالفشل! الصناعة تحتاج «سياسات وطنية»



■ عشار محمود

ما هي صناعتنا الخاصة؟!

الصناعة السورية التحويلية الخاصة، هي صناعات خفيفة التكنولوجية بنسبة 76% من إنتاجها، حيث تنتج سلع الاستهلاك المحلي البسيطة بالدرجة الأولى... ويتم هذا الإنتاج بمعظمه أيضاً في الورش الصغيرة التي تضم أقل من 9 عمال بنسبة 73% أيضاً، وفق بيانات المسح الصناعي الخاص لعام 2015 وهو آخر مسح معلن.

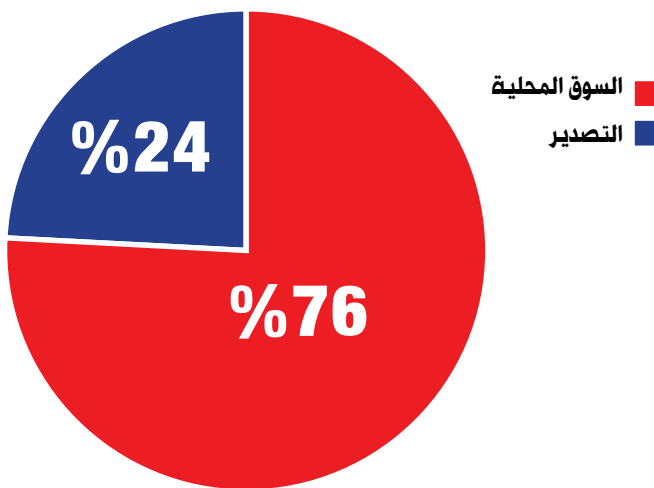
ولكن هذه الصناعة ذات المواصفات العامة المتواضعة حققت دخلاً قارب 867 مليار ليرة ونسبة 9,5% من مجمل الدخل المتشكل في سورية في عام 2018، وتشغل ما يزيد على 280 ألف مشغل، وهي نسبة تقل عن 10% من المشغلين...

وطبعاً كل الأرقام السابقة هي الأرقام الرسمية التي يغفل عنها الجزء الواسع من قطاع الظل، الذي للصناعة الخاصة حصة هامة منه، ما يعني أن ناتجها ومستوى تشغيلها أعلى من المستويات الرسمية...

كما تختلف هذه المعطيات العامة بين المراكز الإنتاجية، فصناعة ريف دمشق مثلاً تقل فيها نسبة الورش، وتتكثف فيها الصناعات الأكثف رأس مال، كما أن نسبة الصناعات المتوسطة وعالية التكنولوجية فيها

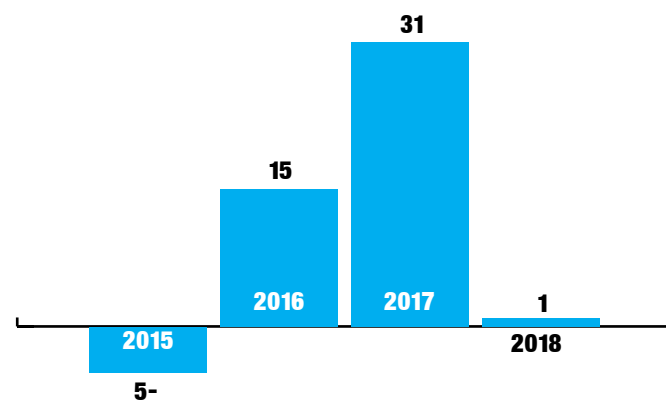
لا يوجد اليوم أي عامل داعم لاستدامة الصناعة الخاصة، إنها تفقد كل عوامل مساعدتها على الاستمرار في أصعب الظروف الأمنية وفي أكثر سنوات الأزمة حدة بين 2013-2016. ولكن المفارقة أن الصناعيين باتوا «يترحمون اليوم» على «سنوات القذائف»! مقابل ما يحصل اليوم... حيث تتداعى كامل البنية الاقتصادية الاجتماعية التي تؤمن استدامة التشغيل.

ثلاثة أرباع الصناعة الخاصة مرتبطة بالاستهلاك المحلي والربع للتصدير - 2018



عادت الصناعة إلى نمو سريع نسبياً في عامي 2016-2017 ولكن هذا النمو تراجع إلى حد بعيد في 2018 لتعود إلى التراجع لاحقاً

نمو الناتج الصناعي التحويلي الخاص - %



السورية تجد طريقها إلى الأسواق الإقليمية، وتحديداً إلى الأردن ومنها إلى الخليج، وإلى العراق وإلى لبنان وهي الجهات الأهم... وجميع هذه الأسواق اليوم مغلقة تقريباً، وتحديداً بطرق التصدير النظامية، رغم أن العقوبات لا تشمل حركة بضائع القطاع الخاص من سورية واليهما.

ورغم استعادة معبر نصيب منذ شهر 10-2018، وتحرير أراضي البادية الممتدة إلى البوكمال والمعبر نحو العراق، وإعلان افتتاح المعبر منذ شهر 9-2019، ومؤخراً انسحاب القوات الأمريكية من قاعدة القائم على الطرف العراقي منذ شهر آذار الماضي، فإن

الربع كان للسوق الإقليمية... المنتجات الصناعية السورية ليست تصديرية بالعموم، فالصناعات الخفيفة في 2015 لم تكن تصدر إلا بنسبة 7% من إنتاجها. ولكن في 2018 يبدو أن المنشآت الكبرى زاد ميلها التصديري، وأصبح مجمل حجم صادرات الصناعة التحويلية الخاصة يقارب 24% تقريباً من إنتاجها المحلي «وحوالي 557 ملياراً من أصل 2340 تقريباً»، إذ إن مشكلة التصدير هي عقبة أمام الصناعات الكبيرة نسبياً، وفي قطاعات محددة... عادة ما كانت المنتجات الصناعية

يقلصون استهلاك الأساسيات، وينفقون نسبة تفوق 60% من دخولهم على الغذاء الأساسي فقط! الصناعيون اليوم من ضمن الأوساط الواسعة التي تقول: إن السياسات الاقتصادية العامة عليها أن تركز على زيادة كتلة الرواتب والأجور، أو تخفيض أسعار الأساسيات ليتبقى لدى عموم المستهلكين السوريين متسع يستهلكون فيه منتجات الصناعة الوطنية، التي تعتبر سوقها محلية بالدرجة الأولى في اللحظة الراهنة وبنسبة تفوق 75%.

صناعة السوق المحلية

بهذه المواصفات، فإن هذه الصناعة بمعظمها تعمل للسوق المحلية، وترتبط بقدرات الاستهلاك المحلي... ولذلك فإن التراجع الحاد في قدرات الطلب المحلي مع تآكل القدرة الشرائية، وتحديداً لأجور الأغلبية من السوريين هي عامل حاسم في عدم قدرة هذه الورش والمعامل الصناعية على التوسع في أعمالها، إنها تنتج بطاقة أقل، لأن إمكانية تصريف بضائعها تتراجع إلى حد بعيد، فالسوريون

إلى مثمهم يخرج بكفالة مدفوعة ورسم يرتبط بقيمة أعماله!

إن عمليات من هذا النوع لا يمكن أن تتمتع التسعير بالدولار أو تداوله، فالسعر لا يفرض بالقوة بل يحدد موضوعياً في السوق، وإذا ما أردت السياسات العامة تحديد السعر، عليها أن تكون لاعباً أساساً في تخفيض التكاليف ودعم الليرة، ودون هذا فإن فرض السعر سيؤدي إلى التوقف عن العمل.

إن إجراءات من هذه النوع، تحولت إلى تكاليف إضافية تُدفع للقائمين على «تنفيذ القرارات» وتحولت إلى عبء على السوق والمنتهجين، وليس على المضاربين والمهريبين الذين يبدو الوصول إليهم أعلى من قدرة الجمارك وغيرها من الجهات... لتضاف هذه الإجراءات إلى تكاليف «النفوذ» الأخرى مثل: تكاليف رسوم النقل لنقاط العبور والحوافز التي يُقدّر البعض أنها أصبحت تصل إلى 20% من السعر النهائي في السوق!

إن إنهاء «السلبطة» التي تعتمد على ذرائع قانونية هو ضرورة، لأنه يلغي آخر ما تبقى من وظيفة جهاز الدولة ويحوّله إلى «عبء» وهو أمر جري ويجري بشكل متسّع... وخطورته ليست فقط اقتصادية بل سياسية واجتماعية وأمنية.

ما الذي تحتاجه الصناعة وماذا تعني خسارتها؟!

ما الذي تحتاجه الصناعة؟ الإجابة واضحة: إنها تحتاج إلى جهاز دولة يضع وينفذ سياسات عامة لمصلحة البلاد والإنتاج، وتؤدي إلى إنقاذ الصناعة، والأولويات اليوم، هي: زيادة قدرات الاستهلاك المحلي، وفتح باب تمويل الصناعة، لتستبدل المستوردات وتقلل الطلب على الدولار، وتأمين استيراد مستلزماتها باليات وعملات أخرى غير الدولار، لتستقر تكاليف المستوردات، وتنظم عمليات توريد المستلزمات الضرورية... ولكن كل هذا لا يمكن أن يجري طالما أن قوى السوق الكبرى تحصل على ربح كبير وسريع من السوق السوداء، من المضاربة على الدولار، أو حتى من أشكال التجارة السوداء والفساد الأخرى، فهؤلاء وفسادهم هم العبء الأكبر على البلاد، وليس على الصناعة فقط.

إن توقّف المنشآت الصناعية وتراجع إنتاجها بهذه النسب، لا يقتصر على الإضرار بالصناعة... «فالصناعيون المتبقون يستطيعون الهجرة والبحث عن بيئة أعمال أفضل كما فعل غيرهم»، ولكن الأثر الأعمق هو على بقايا البنية الاقتصادية الاجتماعية المرتبطة بالتصنيع، فكل معمل هو إطار لاستقرار مجموعة كبيرة من الأسر العاملة، التي مع تراجع الصناعة تتعرض أجورها لمزيد من الضغط، وتقلص عوائلها وحوافزها... أما مع توقفها، فإنها لن تجد مصادرها عمل مستقرة بعد إغلاق المعامل، وسيكون البحث عن مصادر ارتزاق مصير الكثير منها. فالصناعات المحلية ينبغي إعادة تقييم دورها الاجتماعي والسياسي، وهي عملياً كانت مساهمة في حماية بيئات كاملة من الاستقطاب للسلاح، وحثّت من الهجرة والفوضى، وتهديدها بفتح كل هذه الأبواب مجدداً، لنشهد مزيداً من تهشيم البيئات المحلية.

هذا من خلال اتفاقات مع أطراف أخرى كالروسي والإيراني، ولكن حتى الآن الصين هي صاحبة التجربة الأكبر في هذا المجال، وهي الطرف الذي يبدي أعلى استعداد لمواجهة العقوبات «مثل توقيعه عقود شراكة مع إيران بقيمة 600 مليار دولار، وإيران هي البلد الذي تطبق عليه أقصى عقوبات أمريكية!».

ثالثاً: زيادة الطلب الاستثماري والإنتاجي على الليرة، وذلك بتحويل الودائع الاستثمارية في المصارف العامة والخاصة إلى المشاريع الاستثمارية الإنتاجية، وفتح باب الإقراض الصناعي. وهي عملية يجب أن تجري مع سياسة إقراض وتراخيص صناعية موجهة بحيث لا تؤدي إلى انتقال كتلة الليرة إلى المضاربين مجدداً.

بدائل المستوردات تزيد الصناعة المحلية 90%

لدى المصرف التجاري وحده كتلة ودائع تقارب 2500 مليار ليرة، بينما بحسب الحكومة فإن صناعة 80 مادة محلياً يمكن أن تخفض المستوردات بنسبة 70% أي، أن تنتج بضائع بقيمة تقارب 2100 مليار ليرة بأرقام 2018، وهو ما يعني زيادة إنتاج الصناعة التحويلية بنسبة 90% وتحقق فائضاً في طلب الدولار بما يقارب 4 مليارات دولار!

والحكومة تنتظر من المستثمرين أن يبدؤوا بخططها الصناعية هذه «البدائل المستوردات» دون أن تقوم بأي إجراء جذري لإسعاف البنية التي تقوم عليها الصناعة، وإزاحة التحديات المصرية التي تواجهها، دون أن تقوم بزيادة قدرات الاستهلاك المحلية، ودون مواجهة المضاربين وتأمين استقرار العملة بالحد الأدنى، ودون المبادرة لتسويات تتيح فتح الأسواق الإقليمية وفتح أبواب استيراد أكثر استقراراً، وحتى دون أن تتيح لهم الوصول إلى موارد الليرة المتكدسة في المصارف وفي السوق... إنها حتى لم تعف الصناعيين المتضررين من أقساط قروضهم، وسمحت بالتعدي على معاملهم لتتشق «جنتاتها العقارية المتخيلة كما في منطقة القابون الصناعية»!

إنهاء «السلبطة»

الأهم، أن إجراءات وقرارات الحكومة لمواجهة التحديات الاقتصادية، مثل: المضاربة، والتهريب، تتحول إلى أداة «جباية» وكسب غير مشروع، يستهدف المنشآت الصناعية العاملة قبل غيرها! خلال الفترة الماضية، تم رفع شعارات محاربة التهريب والتضييق على التداول والتسوير والمتاجرة بالدولار، وكلاهما حاجة صناعية، ولكن تحول الإجراءات إلى عبء على الصناعيين. لقد تحولت دوريات الجمارك إلى «جباي رشوة» بزيارات متكررة للمعامل والمستودعات للبحث عن ذريعة مخالفة تهريب، بينما وجود المواد المهربة داخل الأسواق هو إدانة للجمارك ذاتها، التي لم تستطع أن تضبط نقاط العبور النظامية وغير النظامية!

وكذلك الأمر في مواجهة التسعير بالدولار والتداول به، إذ أصبح لا يمكن التمييز بين السماح بالحيازة وبين التداول والمتاجرة، ويمكن أن يتحول أي طرف في السوق يمتلك الدولار



تأمين دخل أرباح متوسع، عليه أن يُقِيم هذا الدخل بقدرته الشرائية الفعلية في السوق، فايراد بمقدار 10 ملايين ليرة في دورة البضائع في نهاية شهر آذار، يجب أن يتحول إلى أكثر من 20 مليون ليرة في نهاية شهر حزيران 2020 ليكون الصناعي قادراً على تغطية إعادة تمويل إنتاجه بالمستوى ذاته، والمحافظة على مستوى دخله. وبالمقابل، فإن مضاعفة الأسعار تؤدي حكماً إلى تراجع في المبيعات مع محدودية الاستهلاك، وبالتالي، تراجع في الاستثمار والناتج الصناعي... وهي حلقة من التراجع لا يمكن كسرها طالما أن سوق التكاليف والتسعير غير مستقرة، وقدرات الاستهلاك ضيقة إلى حدود بعيدة.

إن استقرار الأسعار والمحافظة على ثبات قيمة الليرة السورية وعزلها عن تقلبات الدولار هو حاجة صناعية ملحة، الأمر الذي أيضاً لا يمكن حله إلا عبر سياسات اقتصادية عامة بالاتجاهات الثلاثة التالية:

أولاً: تقليص الطلب العام على الدولار، عبر وقف الطلب الكبير على الدولار من قبل أصحاب الربح الكبير غير الإنتاجي، الذين تتراكم في خزائنهم كتلة كبيرة من الليرة، بينما لا يحتاجونها لعمليات استثمارية وإنتاجية محلية، بل يسعون دورياً لتحويلها إلى دولار بغرض الربح من المضاربة، وتهريب الأموال خارج البلاد، وهذه الشريحة وطريقة عملها هي العامل الأكثر تأثيراً على ارتفاع سعر الدولار وتراجع الليرة... وهم لن يعملوا في الصناعة أو الإنتاج الحقيقي بمعدلات ربح 20% بينما أعمالهم السوداء والمضاربة أو حتى أعمالهم التجارية والعقارية تدر عليهم أرباحاً بنسب استثنائية تصل في جولات المضاربة القصيرة إلى 200%، هؤلاء من ينبغي ملاحقتهم ومصادرة الدولار الذي بحوزتهم، وليس تطبيق القوانين بطريقة الجباية على من يسعى إلى تأمين قطع أجنبي لاستيراد مستلزمات إنتاجه، التي لا تؤمنها له المصادر الحكومية!

ثانياً: تأمين استقرار تكاليف استيراد المستلزمات الصناعية، سوق المستوردات الصناعية قاربت في عام 2018: 2,3 مليار دولار في حينه تقريباً. إن مستوردات بهذا الحجم يمكن تأمينها عبر حسابات وخطوط ائتمانية بعملات أخرى غير الدولار، وتحديد بالعملة الصينية، وهي تجربة ليست جديدة تجريبها العديد من دول العالم (39 دولة) كما أن الصين هي المورد الأساس لمختلف المستلزمات الصناعية لسورية. كما يمكن أن يتم

حركة تصدير منتظمة للأردن والعراق لم تجر بعد...

بعض الصناعيين السوريين يشيرون إلى أن تراجع الحركة الإقليمية لا يرتبط فقط بوضع المعابر، بل يرتبط بارتفاع الكلف السورية وعدم استقرارها ما يفقد الصناعة ميزة انخفاض تكاليفها بالقياس إلى البضائع الموردة للسوق العراقية من تركيا وغيرها، ويفقد قدرتها على تثبيت عقود مستدامة ويعرضها لخسائر، هذا عدا عن صعوبات وكلف تحويل الأموال...

إن سوقاً تفقد الاستقرار في التكاليف الأساسية لا تستطيع أن تؤمن علاقات تسويق إقليمية، ومشكلة استعادة خطوط التصدير تفوق «مبادرات أو علاقات المنتجين المحليين مع الأسواق المعتادة» وهي مسألة سياسية وأمنية، وترتبط إلى حد بعيد بنفوذ شبكات التهريب التي تنشط عبر منافذ الحدود وتعيق فعالية المنافذ الرسمية.

لإنقاذ الصناعة على السياسات العامة أن تتحرك باتجاه الوصول إلى خطوط تصدير مستقرة ونظامية، وتحديداً بعد زوال التحديات الأمنية المباشرة مع دخول جهاز الدولة إلى معبر نصيب، وبعد تحرير أراضي البادية باتجاه معبر القائم، كمنفذين أساسيين على الأقل في الوقت الراهن، المسألة التي لا تنفصل عن مواجهة شبكات التهريب التي تضعف المنافذ الرسمية.

قيمة الليرة واستقرار الكلف نصف الإنتاج الصناعي مرتبط بالدولار!

المشكلة الأساس التي تؤدي إلى التراجع الكبير في الإنتاج الصناعي، هي: عدم استقرار قيمة العملة المحلية، وصعوبة القدرة على التسعير... فالاضطراب في سعر صرف الدولار وارتفاعه يؤدي مباشرة إلى تدهور في قيمة الليرة، إذ انخفضت استقلالية قيمة العملة المحلية إلى حد بعيد.

نظرياً، الصناعة الخاصة مرتبطة بالدولار بنصف تكاليف إنتاجها المستوردة، والتي تشكل نسبة يمكن تقديرها بـ 52% من حجم إنتاجها «حجم مستوردات القطاع الخاص من المواد الخام للتصنيع والآلات وقطع التبدل والناقلات للصناعة والوقود قارب 1170 مليار ليرة تقريباً في 2018 وبالمقابل فإن حجم الإنتاج 2240 ملياراً تقريباً». ولكن عملياً، جملة المستوى العام للأسعار أصبح يتغير تقريباً مع تغيرات سعر الدولار، إذ أصبح يعتبر مؤشراً على خسارة رأس المال والدخل من قيمته، والصناعي الذي يهدف إلى



**الصناعة
بمعظمها تعمل
للسوق المحلية
وترتبط بقدرات
الاستهلاك
المحلي ولذلك
فإن التراجع
الحاد في قدرات
الطلب المحلي
مع تآكل القدرة
الشرائية هي
عامل حاسم**



**إذا ما أردت
السياسات
العامة تحديد
السعر عليها أن
تكون لاعباً أساساً
في تخفيض
التكاليف ودعم
الليرة**

اليوان الإلكتروني... خطوة لتصحيح اختلال توازنات القوى!



الصين في منتصف الطريق لإطلاق اليوان الإلكتروني في التداول العام... هذه الأسبقية المطلقة للصين لا تنفصل عن مشروع إزاحة الدولار، والنظام النقدي الأمريكي من موقع الهيمنة العالمية.

■ ليلى نصر

اختلال الوزن الاقتصادي والنقدي

إن وزن التعامل باليوان لا يتوافق أبداً مع الوزن الصيني الاقتصادي والتجاري العالمي، فمنذ عام 2016 ثبتت الصين عملتها اليوان كواحدة من العملات الاحتياطية الدولية في صندوق النقد الدولي. ورغم هذا فإنه اليوم لم يتجاوز حجم الاحتياطيات الدولية باليوان 2% مقابل 62% تقريباً للدولار، 20% لليورو والباقي موزع على العملات الدولية الأخرى: الين 5,7%، الجنيه الإسترليني 4,43% وذلك في نهاية الربع الأول من عام 2020. والنسبة أقل من هذا في التداولات والتعاملات المالية والمصرفية التي تمر عبر منظومة swift العالمية للمدفوعات، حيث 1,79% من التحويلات فقط تجري باليوان مقابل 40,8% بالدولار، 32,9% باليورو والباقي موزع على الجنيه، والين الياباني والفرنك السويسري. ومقابل هذه النسب القليلة، فإن الصين أصبحت الرقم واحداً اقتصادياً منذ عام 2014 وفق مقياس «القوة الشرائية»، وأصبح الفارق بينها وبين الولايات

المتحدة في عام 2019 أوضح، حيث تساهم الصين بنسبة 19,25% الناتج العالمي مقابل 15,11% للولايات المتحدة وفق صندوق النقد الدولي، وهي عموماً الرقم واحد أو اثنان في مقاييس الناتج والتجارة والاستثمار كافة.

نسعى الصين وضوحاً إلى تغييرات في النظام النقدي العالمي، المتمثلة بمقولة «إزاحة الدولار» وتحديد مع ارتفاع مستوى العدوانية الأمريكية وسعيها إلى استخدام هيمنتها على النظام النقدي والمالي العالمي في المواجهة، وإدارة التراجع والأزمة العميقة للمنظومة التي يقودها الدولار. وما العقوبات والإجراءات الحمائية التجارية إلا جزء من هذا الاستخدام الذي سيتوسع مع الوقت إلى أن «تختمر البدائل».

الصين ليست الوحيدة والفيديرالي يلتحق

جملة من الخطوات الصينية تعكس عملية التجهيز لمرحلة نقدية دولية جديدة، ولكن آخرها وأكثرها تداولاً اليوم هي العملات الإلكترونية، وإعلان الصين أنها ستكون الدولة الأولى عالمياً التي ستطلق عملتها الإلكترونية للتداول لتكون أول عملة إلكترونية صادرة عن بنك مركزي.

الصين ليست الوحيدة، ولكنها ستكون الأولى، ووفق تقرير لبنك التسويات الدولية فإن 70% من البنوك المركزية العالمية تنخرط في أبحاث لإصدار عملتها الإلكترونية، الأكثر جاهزية من بينها الصين، والسويد وكوريا الجنوبية.

وبالمقابل، فإن البنك الفيديرالي الأمريكي يشهد انعطافة في الموقف من العملة

70% من البنوك المركزية العالمية تجهز للعملات الإلكترونية المركزية وبنك الشعب الصيني سيكون الأول

الإلكترونية، فبعد الموقف السلبي من العملات الإلكترونية بالمجمل تحول الفيديرالي إلى أحد الداعمين لمشروع «الدولار الإلكتروني» الذي لا يزال قيد النقاش في الولايات المتحدة.

الموقف السلبي في الولايات المتحدة من العملات الإلكترونية يحيله البعض إلى أن تكنولوجيا هذه العملات ستؤدي عملياً إلى إلغاء الدور الوظيفي الذي كانت تلعبه البنوك التجارية في المنظومة المالية العالمية... فإذا ما كانت البنوك المركزية تصدر النقد الورقي، وتحيل إلى البنوك التجارية عبر الإقراض لتصدر المضاعفات الإلكترونية عبر الإقراض، فإن العملة الإلكترونية تلغي هذه الوظيفة لأنها تصدر عن البنوك المركزية وتتوزع فقط عبر البنوك التجارية، مجرية تغييراً هاماً في بنية النظام المصرفي القائم.

التجهيز بدأ منذ 2014

بالعودة إلى الصين فإن عملية التجهيز للعملة الإلكترونية بدأت منذ عام 2014، والبداية كانت من نظام المدفوعات الإلكتروني.

إذا ما كان الدولار يصدر عن الفيديرالي الأمريكي فإنه يتحرك ويتداول ضمن نظام مدفوعات تمثله مجموعة بنى مؤسساتية للخدمات المالية الإلكترونية مثل: «سويفت، فيدواير، تشيبس».

وقد بدأت الصين بتجهيز نظام مدفوعات ليتم تبادل اليوان الإلكتروني الصادر عن بنك الشعب الصيني. حيث تم تشكيل نظام المدفوعات الدولية الصيني CIPS الذي يشمل 33 مساهماً مباشراً و 936 غير مباشر يغطي 96 دولة. إضافة إلى ذلك كانت هناك

عملية التطوير المحلية الهائلة لأنظمة الدفع الإلكترونية داخل البلاد عبر تطبيقات وخدمات علي بابا، وويشاشات الصيني... حيث إن الدفع الإلكتروني يشمل المدن الصينية عموماً ويتوسع إلى الريف.

عملية تجريب واسعة بدأت لليوان الإلكتروني في نيسان 2020، شملت أربعة بنوك مملوكة للدولة، ومجموعة من الشركات الكبرى من ضمنها هواوي وشاينا تيليكوم، وغيرها 22 شركة أخرى. والمرحلة الثانية الأوسع من التجريب ستجري في 2022 مع الألعاب الأولمبية في الصين، حيث سيزود الجمهور بمحافظ إلكترونية من اليوان للتبادل والمدفوعات ضمن الصين.

اليوان الإلكتروني لن يكون عملة إلى جانب اليوان الورقي، بل سيكون بديلاً تاماً عنه وسيكون أداة أيضاً للصين في التداول الدولي... وسيسبق العملات الإلكترونية المركزية الأخرى. حتى الآن لا يبدو واضحاً كيف ستتحول العملة الإلكترونية الصينية إلى بديل في التعامل الدولي الصيني، أو الكيفية التي سيتم عبرها ضبط عملية الإصدار... ولكن الأسبقية التكنولوجية ستعطي الصين قبل غيرها ميزات العملات الإلكترونية، ومنها: مستوى الأمان والسرعة في التحويل والمعاملات، والأهم، ضبط حركة النشاط الاقتصادي، والوصول إلى تحديد دقيق وتام لحجم التداول وحركته، وعندها يصبح من الممكن أن تتم عملية «ترميز» بعملة إلكترونية أو بأي رمز نقدي آخر، مسألة خاضعة لمعطيات موضوعية دقيقة مبنية على قيمة البضائع وسرعة تداولها...

كلية الآداب.. النافذة الواحدة فكرة فقط!



أحدثت النافذة الواحدة «مركز خدمة المواطن» في كلية الآداب في عام 2018 للتخفيف من معاناة الطلاب افتراضاً، لكن ذلك ما لم يلمسه هؤلاء بالواقع العملي!

■ سوسن عجيب

أحد الطلاب الخريجين حديثاً يشرح ما جرى معه من أجل الحصول على مصدقة التخرج، ودور «مركز الخدمة» الغائب على هذا المستوى، وتنقله من مكان لآخر من أجل جمع التوقيعات.

خدمات معلنة غير مكتملة..

بحسب ما نُقل عن لسان عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة دمشق عند الانتهاء من إنجاز البنية التحتية لمركز خدمة المواطن في حرم الكلية وبحسب ما ورد على صفحة جامعة دمشق الرسمية بتاريخ 2018/2/11، أن: «المركز يقدم كل الأوراق التي يطلبها الطالب من كشف العلامات، إلى مصدقة التخرج، وبيان الوضع، وبراءة الذمة، وغيرها من الأوراق بوقت قصير ولا يذكر. فعلى سبيل المثال: تم اختصار خطوات خدمة كشف العلامات من 54 خطوة إلى 5 خطوات، ومصدقة التخرج من 37 خطوة إلى 4 خطوات، مضيفاً: أن المركز يحوي كوة للتصديق من وزارة الخارجية، ولا حاجة للخروج من الكلية. بالإضافة إلى 5 كوات للمصرف العقاري لتقديم الخدمة المصرفية، من خدمة تسديد الرسوم والتسجيل لطالب الجامعة من نظامي ومواز ومفتوح، بما يضمن تقديم الخدمة بسهولة وسرعة للطلاب، فضلاً عن تخفيف الضغط عن فروع المصرف في دمشق في فترة التسجيل، عن طريق حصر التسديد للطلاب عبر هذه الصالات، كما سيتم بالقرب العاجل افتتاح مركز للتبرع بالدم بالتنسيق مع كلية الطب، للتخفيف عن الطلاب عبء التنقل والانتظار».

الكلام أعلاه لم يترجم من الناحية العملية للتخفيف عن الطلاب خلال الفترة الماضية بجميع تفاصيله وحيثياته. فما زالت على سبيل المثال: عملية تسديد الرسوم السنوية عبر كوات العقاري المزدحمة قائمة، وكذلك التصديق من الخارجية، وأيضاً التبرع بالدم، وكذلك الحديث عن اختصار خطوات الحصول على مصدقة التخرج.

تجربة عملية

من أجل الحصول على مصدقة التخرج يقول أحد الطلاب الخريجين، من واقع تجربته العملية التي اضطر لخوضها خلال الأسبوع الماضي: إن مركز خدمة المواطن أو «النافذة الواحدة» اقتصر دورها على منحه عدداً من «الاستمارات» المطبوعة فقط، ليبدأ بعدها بمهمة ملء هذه الأوراق بالبيانات المطلوبة من قبله، والبحث لاحقاً عن المسؤولين عن تعبئة بقية البيانات وتوقيع هذه الاستمارات كل بحسب المكان المخصص له. البداية كانت في أحد الأكشاك داخل حرم الكلية من أجل شراء الطوابع اللازمة لكل استمارة، وهذه مهمة سهلة لا شك.

مهام متتالية

المهمة التالية هي: الذهاب إلى مكتبة الكلية للتوقيع على براءة الذمة، وهي موجودة في الطابق الثالث في بناء الفرنسي، حيث تم إتمام المهمة بنجاح.

المهمة التي تليها: كانت بالذهاب إلى مستودع الكتب للتوقيع على براءة الذمة أيضاً، وهذا المستودع يقع في قبو بناء الجغرافيا، وقد أتم الطالب هذه المهمة بنجاح أيضاً. يقول الطالب: إن المهام انتهت في بناء كلية

الآداب، وبدأت المهام التي يجب إنجازها خارجاً.

المهمة الأولى، هي: الذهاب إلى مصرف التسليف الطلابي الكائن بجانب المدينة الجامعية، من أجل الحصول على توقيع براءة الذمة أيضاً، وبحسب الطالب، فقد كانت هذه المهمة منهكة، ليس بسبب بعدها عن الكلية والاضطرار للسير على الأقدام فقط، بل بسبب الجو الحار، المهم: أن الطالب وصل وحصل على التوقيع المطلوب وأنجز مهمته. المهمة التي تليها، هي: التقدم نحو مدخل المدينة الجامعية من أجل الحصول على براءة ذمة من إدارة السكن الجامعي داخلها، وقد تمت المهمة بنجاح أيضاً.

المهمة ما قبل الأخيرة: كانت بالذهاب إلى المكتبة المركزية الكائنة في كلية الحقوق في منطقة البرامكة، من أجل الحصول على براءة الذمة أيضاً، وقد أتم الطالب هذه المهمة، وحصل على التوقيع المطلوب بكل انسيابية. الوقت حتى نهاية استكمال التوقيعات كان قد استهلك فترة الدوام الرسمي لذلك اليوم.

شهر ونصف من الانتظار

في اليوم التالي، ذهب مجدداً إلى كلية الآداب من أجل تسليم هذه الاستمارات بعد استكمال بياناتها وتوقيعها، وذلك لمسؤولي قسم الامتحانات في شؤون الطلاب في كلية الآداب، وليس للنافذة الواحدة، لكن المفاجأة أنهم استلموا فقط ورقة واحدة، التي تتضمن البيانات والمعلومات الشخصية، وتم الطلب منه بالاحتفاظ ببقية الأوراق بحوزته إلى حين موعد مراجعته لهم، التي تم تحديدها بعد شهر ونصف!

بسلاسة، ولكن!

الطالب يقول: إنه لم يعان من مشقة الحصول على التوقيعات، فقد كانت العملية سلسلة، وفعلاً كان هناك تجاوب وسرعة من قبل كل من

وقع على الاستمارات، على كثرتهم، لكنه لم ينف أن ذلك قد يشكل عبئاً وتعباً لغيره. أما الملاحظة الأهم: فقد كانت أن كل الجهات التي ذهب إليها للحصول على براءة الذمة من قبلها كانت تكتفي بالتوقيع فقط، فلا بيانات لديها للمطابقة، ولا من يحزنون على ما يبدو، والاستثناء الوحيد في ذلك كان مصرف التسليف الطلابي الذي أدخل بياناته إلى الحاسوب للتأكد من قاعدة بياناته قبل التوقيع. وعن عدد الخطوات، بحسب الحديث عن اختصارها عبر النافذة الواحدة، لاستكمال إنجاز مهمة التوقيعات وملء البيانات، فقد كانت بالمجمل 6 خطوات، لكنها لا شك خطوات واسعة وبعيدة عن بعضها، ولا يدري الطالب ما سيستتبع هذه الخطوات من خطوات لاحقة، ربما عند عودته بعد شهر ونصف لاستلام المصدقة الموعودة!

تساؤلات مشروعة

التساؤل المشروع الذي طرحه الطالب، كان: لماذا سميت «النافذة الواحدة» أو مركز خدمة المواطن، إن كان كل العمل المطلوب إنجاز من قبل الطالب خارجها، وعملها اقتصر على تسليم بعض الأوراق فقط، بحسب تجربته السابقة؟ أما السؤال الأهم على لسانه، فقد كان: لماذا مدة الشهر والنصف من الانتظار من أجل الحصول على مصدقة التخرج، طالما أن قاعدة بيانات الطلاب من المفروض أنها مستكملة، وقرار التخرج صر؟

فكرة نظرية جميلة فقط!

ختاماً، ربما يسعنا القول: إن «مركز خدمة المواطن» في كلية الآداب هو عنوان كبير موضوع على بناء حديث، لكنه ما زال عبارة عن فكرة نظرية جميلة بحاجة إلى الكثير من الخطوات العملية التنفيذية كي يصبح اسماً على مسمى، يُحقّق الغاية المطلوبة منه على مستوى تخفيف الأعباء عن الطلاب فعلاً.

تطاول الأمواج الحرارية وزيادة تواترها عالمياً

تقدم دراسة جديدة «مؤشرات لا لبس فيها» على أن الاحترار العالمي «الدفينة الكوكبية» ليست فقط جارية على قدم وساق، بل وتتسارع أكثر. ويصر العلماء على أن «وقت التقاعس قد انتهى».

■ تعريب: د. اسامة دليقان

كشف تقييم شامل للموجات الحرارية درسها على المستوى العالمي نزولاً إلى المستويات الإقليمية، بأنه في كل جزء من العالم تقريباً كانت موجات الحرارة العالمية تتزايد في تواترها ومدتها، وذلك اعتباراً من خمسينات القرن العشرين وحتى اليوم. ويخلص هذا البحث، الذي نشر في مراسلات مجلة الطبيعة Nature Communications في 3 تموز 2020، إلى أن «موجات الحرارة ازدادت في شدتها وتواترها ومدتها، حيث من المتوقع أن يتفاقم هذا الميل في ظل تزايد الاحترار العالمي... تسارعت وتائر تواترات الموجات الحرارية ومدتها والحرارة التراكمية منذ الخمسينات...».

«حدث يوم إضافي واحد على الأقل من أيام الموجات الحارة كل عقد على معظم المناطق الجغرافية بين عامي 1950 و2017 «على الرغم من أن هذا يمكن أن يصل إلى 3 و5 أيام في العقد الواحد على المناطق ذات الارتفاعات المنخفضة»، كما ازدادت أطوال الموجات الحرارية بمعدل بين 0,2 يوماً إلى أكثر من يوم كامل كل عقد... مقادير هذا الميل... تكون أعلى فوق المناطق المعروفة بأنها تواجه تأثيرات تغير مناخ غير أكثر من غيرها وعلى نحو غير متناسب».

أنتج المؤلفون حرارة مترية وتراكمية جديدة تكشف بالضبط مقدار الحرارة التي يتم تعبئتها في موجات حرة فردية ومواسم موجات حرارية. كما هو متوقع، هذا الرقم أخذ في الارتفاع أيضاً. في أسوأ موسم موجة حر في أستراليا، تم اختبار 80 درجة مئوية إضافية من الحرارة التراكمية في جميع أنحاء البلاد. في روسيا والبحر الأبيض المتوسط، يتم خبز المواسم الأكثر تطرفاً عند 200 درجة مئوية إضافية أو أكثر.

ووفقاً للمؤلفة الرئيسية لهذا البحث، الدكتورة سارة بيركنز كيركاتريك: «لم نر فقط موجات حرارية أكثر فاكثراً في جميع أنحاء العالم على مدار السبعين عاماً الماضية، بل ولوحظ تسارع في هذا الاتجاه. ونظهر الحرارة التراكمية تسارعاً مشابهاً، حيث تزداد عالمياً بمعدل ما بين 1 درجة مئوية إلى 4,5 درجة مئوية كل عقد، ولكن في بعض الأماكن، مثل: الشرق الأوسط وأجزاء من إفريقيا وأمريكا الجنوبية، يصل مقدار هذا الميل إلى 10 درجات مئوية في العقد الواحد».

من بين مقاييس الأمواج الحرارية، فإنّ المقياس الوحيد الذي لم يشهد تسارعاً هو شدة الموجة الحرارية، أي متوسط درجة الحرارة عبر الموجات الحرارية. ويعود هذا إلى أننا على مستوى العالم نرى المزيد من أيام موجات الحر، مع دوام هذه الموجات لفترات أطول. وعندما يتم قياس متوسط درجة الحرارة عبر موجات حرارية أطول، لا

يمكن اكتشاف أية تغيرات في الشدة تقريباً. فقط جنوب أستراليا ومناطق صغيرة من إفريقيا وأمريكا الجنوبية تظهر زيادة ملحوظة في متوسط شدة الموجات الحرارية.

حددت الدراسة أيضاً، أن تأثيرات التقلبية الطبيعية على موجات الحر يمكن أن تكون كبيرة على المستويات الإقليمية. يمكن لهذا التنوع أن يطفئ على ميول الموجات الحارة، لذا فإن الميول الإقليمية الأقصر من بضعة عقود لا يمكن التعويل عليها بشكل عام. ولكي تكشف عن التغيرات القوية في الميل، نظر الباحثون عن الكيفية التي تغيرت بها الاتجاهات على مدى عدة عقود، للفترة بين 1950 إلى 2017.

كانت التغيرات صارخة. على سبيل المثال: شهد البحر الأبيض المتوسط ارتفاعاً كبيراً في موجات الحر عند قياسه على مدى عدة عقود. بين 1950 إلى 2017 شهد البحر الأبيض المتوسط زيادة في موجات الحر لمدة يومين كل عقد. أما الميل من عام 1980 إلى عام 2017 فقد شهد تسارعاً وصل حتى 6,4 أيام في العقد. كما أظهرت المقارنة على المستوى الإقليمي كيف تتنوع الميول. فمناطق، مثل: الأمازون وشمال شرق البرازيل وغرب آسيا والبحر الأبيض المتوسط، تشهد تغيرات سريعة في موجات الحر، بينما لا تزال مناطق، مثل: جنوب أستراليا وشمال آسيا تشهد تغيرات أيضاً ولكن بمعدل أبطأ.

ومع ذلك، وبغض النظر عما إذا كانت هذه التغيرات سريعة أو بطيئة، يبدو أنه لا مفر من أن تتعرض الدول الضعيفة ذات البنية التحتية الأقل إلى أقصى درجات الحرارة الشديدة.

يقول الدكتور بيركنز كيركاتريك: «توقع علماء المناخ منذ فترة طويلة أن تغير موجات الحر يمكن أن يعطينا علامة واضحة على الاحترار العالمي». «إن التغيير الدراماتيكي الذي شهدناه

افترض حتى أن تأثير التغيرات في هذه الحقول على مدى مئات وآلاف السنين ربما تكون مسؤولة عن ظاهرة الدفينة، التي لم ترصد بشكل يمكن التعويل على وثائقه في تاريخ البشرية سوى على مدى قرون قليلة خلت، والتي لا تشكل سوى فترة قصيرة بالنسبة لعمر العلاقة بين الأرض والشمس، التي قد تكون مرت بفترات «ابتعاد» نسبي، وليس فقط «احترار»، حتى في فترات معيبة بعد الثورة الصناعية. أحد ممثلي هذه الفرضية هو إيريك ليرنر العالم

الأمريكي في الاندماج النووي وفيزياء البلازما، حيث يقول: «إن الميول على المدى الطويل، التي تشمل ارتفاع درجة الحرارة، صارت أبطأ بكثير منذ أواخر الثمانينات من القرن التاسع عشر إلى حوالي العام 1950، الأمر الذي تداخل بشكل معقد مع حقيقة أن المناخ العالمي كان أكثر برودة بمقدار مهم في القرن الثامن عشر، بالمقارنة مع الوسطي لآلاف السنين الماضية، لذلك فإن جزءاً من، أو كل مقدار الاحترار في أوائل القرن العشرين لم يكن سوى بسبب العودة إلى درجات حرارة أكثر طبيعية». طبعاً قد يربك هذا الكلام المناضلين ضد الرأسمالية لأول وهلة، ولكن لا مبرر أبداً للإرباك حتى لو صحّت هذه الفرضية، لأنّ هناك ما يكفي من السموم الفيزيائية والكوارث البشرية الصنع التي يفرزها هذا النظام الرأسمالي المتعفن، حتى لو كان جزء أو كل احترار كوكبنا في العصور الحديثة، ليس ناجماً انبعاثات الكربون وغازات الدفينة الأخرى.

■ عن موقع المناخ والرأسمالية*

*المصدر:

Heatwaves are longer and more frequent, worldwide

من موقع المناخ والرأسمالية، 5 تموز 2020

في كل منطقة على حدة على مدار السبعين عاماً الماضية، والزيادة السريعة في عدد هذه الأحداث، هي مؤشرات لا لبس فيها على أن الاحتباس الحراري يرافقنا الآن ويتسارع. ولا يشكل هذا البحث الجديد سوى دليل إضافي، يجب أن يكون بمثابة دعوة واضحة لصانعي السياسات بأن هناك حاجة إلى إجراء عاجل الآن، إذا أردنا منع أسوأ نتائج الاحترار العالمي. لقد انتهى وقت التقاعس».

«مقتبس جزئياً من المواد المقدمة من مركز ARC للتمييز في المناخات المتطرفة في سيدني، أستراليا»

تعبير من المعرب:

لا شك بأنّ هذه الدراسة ومثيلاتها تضيف إلى الأدلة على أنّ ظاهرة ارتفاع حرارة كوكبنا «على الأقل للقرن القليلة التي رُصدت بها الظاهرة» هي ظاهرة حقيقية. والرأي المعروف السائد ينسبها إلى «انبعاثات غازات الدفينة» مثل: ثاني أكسيد الكربون، وبما أنّ الدول الأكثر تقدماً صناعياً ورأسمالياً هي المسؤولة عن الحصة الأكبر من هذه الانبعاثات، كان من الطبيعي أن يفاضل مناهضو الرأسمالية عبر العالم ويحاولون الضغط لكي تتقيد هذه الدول الغنية بتقليل انبعاثاتها، والالتزام بمعايير تكنولوجية وبيئية معينة. لكن ما يجدر ذكره هنا، وما لا يتم الحديث عنه كثيراً، أنه توجد مدرسة أخرى في تفسير ظاهرة الاحترار العالمي، تأخذ بعين الاعتبار عوامل أكثر من مجرد التأثير الحابس للحرارة لغازات الدفينة، لكي تشمل أيضاً التبدل التاريخي الطويل الأمد للحرارة على الأرض من مصدرها الأهم، ألا وهو الشمس، حيث يقول أنصار هذه المدرسة، بأنّ الشمس والأرض تدلان في علاقات حرارية وكهرومغناطيسية معقدة، وبعضهم

في بعض
الاماكن،
مثل الشرق
الوسط
وأجزاء من
إفريقيا
وأمريكا
الجنوبية،
يصل مقدار
الاحترار إلى 10
درجات مئوية
في العقد
الواحد

للحرب التجارية الدائرة ثمن باهظ... فهل من مخرج؟



أما نظرة الصين، فتختلف جذرياً عن هذا الطرح، فهي تسعى بالفعل إلى إنشاء كيانات متكاملة اقتصادياً، أو أن تكون جزءاً أو شريكاً لهذه الكيانات، فترى عملاً نشيطاً في مبادرة الحزام والطريق الصينية، ونرى نية طيبة في تعاون وثيق مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، هذا بالإضافة إلى دور فاعل في دول البريكس، وعلاقات اقتصادية ضخمة مع دول الاتحاد الإفريقي، وليس الاتحاد الأوروبي بعيداً عن بناء علاقات جيدة مع الصين أيضاً، وإن كانت الولايات المتحدة ترى أن السوق العالمية ضمن ضعف قدرتها التنافسية يشكل خطراً يجب إيقافه، فالصين ترى أن العالم أصبح «مجتمعة غير قابل للتجزئة بشكل متزايد ويربطه مستقبل مشترك»، هذا ما قاله وزير الخارجية الصيني وانغ يي منذ أيام. فالصين ترى مشكلة في السوق العالمية المشتركة، ولكنها ترى إمكانية لتقويمها بما يخدم مصالح الجميع، وترى أن ذلك يمكن أن يمر عبر المؤسسات الدولية القائمة، سواء منظمة التجارة العالمية، أو الأمم المتحدة أو غيرها، ففي حديث وزير الخارجية الصينية ضمن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، قال: إن العالم يحتاج اليوم إلى أمم متحدة، لكن على أن تدافع عن التنمية المشتركة، من خلال معالجة الفجوة بين الشمال والجنوب. لكن الرغبة الصينية هذه والتي لا تتناقض مع رغبة معظم دول العالم، تحتاج في البداية إلى إيجاد نهاية للهيمنة الأمريكية، دون أن تذهب السوق العالمية ضحية لهذه الحرب، وقد تكون الآثار الكارثية للصراع الصيني الأمريكي - التي ترخي ظلالها على كل مفاصل التجارة العالمية - عاملاً ضاعطاً باتجاه المخرج الوحيد الآمن، والذي يضمن مصالح الجميع.

البضائع في السوق هو الشرط الأساس لاستهلاكها. أي: إن عملية الإنتاج لا يمكن فصلها عن الاستهلاك، وسعي الدول - الصين مثلاً - إلى إيجاد سوق آخر لبضائعها، سيجعل هذه الأسواق عرضة للضغط الأمريكي وهذا ما سيدفع الجميع لحسم موقفهم من هذه الحرب، وسرعان ما سيكون لهذه الحرب أثر على أرياف دول نائية.

توريط الآخرين..

استطاعت الولايات المتحدة الضغط على بريطانيا التي أعلنت مؤخراً أنها لن تسمح لـ «هواوي» الصينية من دخول قطاع اتصالات الجيل الخامس في البلاد، إذ قرر مجلس الأمن القومي البريطاني، برئاسة رئيس الوزراء، بوريس جونسون، حظر اقتناء معدات الشركة الصينية اعتباراً من نهاية هذه السنة، كما أمر بسحب جميع معدات «هواوي» بحلول 2027. هذا القرار الذي رأى فيه السفير الأمريكي لدى بريطانيا وودي جونسون أنه «انتصار للتجارة العادلة» يعتبر عاملاً مساعداً في توسيع رقعة الحرب التجارية لا تضيقها، وإذا أخذنا بعض العوامل الأخرى التي تجري في العالم اليوم، مثل: الآثار الاقتصادية لانتشار فيروس كوفيد-19 وما سببه من خلل في عملية الإنتاج والاستهلاك، سندر أن السوق العالمية باتت مهددة، فالولايات المتحدة تدفع اليوم في عكس الاتجاه الذي لطالما دافعت عنه، فالسوق المفتوح كان مطلباً أمريكياً حتى لو اقتضت الضرورة فرضه بالسلاح، أما اليوم فترى الولايات المتحدة أن فقدانها السيطرة على هذا السوق يقتضي حرمان الآخرين منه، فسلوكها يدفع السوق العالمية إلى الانقسام لا إلى دول منفردة لاستحالة ذلك اليوم، بل إلى تجمعات أصغر حجماً متعددة فيما بينها.

الدولي والأعراف الحاكمة للعلاقات الدولية».

في فلك الحرب التجارية

يبدو للوهلة الأولى، أن دول العالم تكتفي بترقب نتائج الحرب التجارية الدائرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، إلا أن الوضع مختلف، فدول العالم تنخرط مضطرةً واحدةً تلو الأخرى في هذه الحرب، فلا أحد يملك ترف الحياد. فهذا النمط من الحروب سيجر الجميع أجلاً أم عاجلاً. فجوهر الحرب التجارية يقوم على فرض الرسوم الجمركية بغرض تقييد حركة التجارة بين أطراف هذه الحرب، وما يجري الآن لا يختلف من حيث الجوهر عن هذا، فالولايات المتحدة الأمريكية والصين تقومان بخطوات متبادلة، فكل حزمة عقوبات أمريكية تلاقي حزمةً صينيةً في مواجهتها، وعند النظر في حجم التبادل التجاري الكبير بين البلدين، والذي وصل إلى 700 مليار دولار عام 2017 - وهو ما يشكل أكثر من ربع الصادرات الصينية - سنعرف تأثيرات هذه الحرب على الطرفين، وإذا ما بحثنا قليلاً في طبيعة هذا التبادل التجاري، ندرک بأن ما يجري تبادله ليس بالضرورة سلعة جاهزة للاستهلاك المباشر، فجزء كبير هو مدخلات صناعية لا غنى عنها في عملية الإنتاج، بالإضافة إلى مواد أولية أخرى ومواد خام، ومن هنا تبدو النتائج الأولية للحروب التجارية واضحة، فهي تفرض على أطرافها تأمين نقص الطلب من موردين آخرين، وإن افترضنا أن دولاً أخرى قادرة على تأمين هذا الطلب، فإن هذه العملية لا تمر بالشكل السريع، ولن تكون قادرة على سد الطلب الكبير بالسرعة الضرورية لتجنب توقف عملية الإنتاج، هذا بالإضافة إلى أثر هذه الحرب المباشر على عملية الاستهلاك، فوجود

يزداد التوتر الأمريكي الصيني بشكل متسارع، ولا ترى أمريكا مخرجاً من هذا المازق، ولن يكون عبر تسخين هذه الحرب مخرجاً، لما يحمله من مخاطر تهدد الكوكب كله، ولن يكون الاستمرار في هذا النهج مضمون النتائج أيضاً، بل قد يجر إلى نتائج عكسية، لكن الوضع لن يبقى على حاله بكل تأكيد، فكيف يمكن النظر إلى السنوات القادمة؟

■ علاء ابوفراج

تتابع الولايات المتحدة فرضها لعقوبات، ويجري الحديث عن توجه جديد بمنع الهيئات الأمريكية من شراء المعدات والخدمات من أية شركة تستخدم منتجات قامت بتصنيعها شركة «هواوي» وأربع شركات صينية أخرى، وهذا يضاف إلى ما يجري على كل جبهات الخلاف الأمريكي الصيني مثل: هونغ كونغ، وبحر الصين الجنوبي، وتحميل الولايات المتحدة للصين المسؤولية حول انتشار فيروس كورونا المستجد، وغيرها من الملفات التي باتت معروفة للجميع، إلا أن السلطات الصينية بدأت بتصعيد الرد على مستوى الخطاب والإجراءات الجوابية، ففي مكالمات هاتفية جمعت عضو مجلس الدولة ووزير الخارجية الصيني وانغ يي، مع نظيره الروسي سيرغي لافروف، أكد وانغ خلالها: أن «الولايات المتحدة، محملة مسؤولياتها لأطراف أخرى، استغلت المرض في تشويه البلدان الأخرى، وألقت باللائمة عليها بشتى الطرق الممكنة، بل وخلقت نقاطاً ساخنة ومواجهات في العلاقات الدولية»، مضيفاً: أن واشنطن قد «فقدت كل ما لديها من عقل وأخلاق ومصداقية»، ولفت وانغ، إلى أن الولايات المتحدة أحييت مجدداً «ماكارثيتها الشائنة وعقلية الحرب الباردة لديها في سياستها تجاه الصين، وأثارت الصراعات الإيديولوجية عمداً، وتجاوزت الحد الأدنى لمراعاة القانون

يبدو للوهلة الأولى أن دول العالم تكتفي بترقب نتائج الحرب التجارية الدائرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، إلا أن الوضع مختلف، فدول العالم تنخرط مضطرةً واحدةً تلو الأخرى في هذه الحرب

ترى الصين مشكلة في السوق العالمية المشتركة ولكنها ترى إمكانية لتقويمها بما يخدم مصالح الجميع وترى أن ذلك يمكن أن يمر عبر المؤسسات الدولية القائمة

يعاني الاتحاد الأوروبي من حالة ركود اقتصادي إثر الأزمات المالية والاقتصادية الناشئة، والتي رافقها انتشار الوباء الفيروسي، مما سرّع من تبعاتها وتأثيراتها، وتشير مختلف التحليلات الاقتصادية إلى أن مرحلة الركود لا تزال في بداياتها، فماذا إذا أضيف إليها مسألة الأزمة الرأسمالية كاملةً، وتبعاتها اللاحقة، التي لن يكون انهيار الدولار إلا أحد جوانبها؟ وكيف يتعامل الاتحاد الأوروبي مع هذه التحديات، وما هو الطريق أمامه؟

الخلافاً الأوروبية حول «خطة الإنقاذ» تشتد!



رغم محاولات
الأمريكيين
والأوروبيين لتسويق
الأزمة الاقتصادية
والركود بأنهما
ناشجان عن انتشار
الوباء الفيروسي،
إلا أنهم مدركون
جيداً فيما بينهم
بأن الوباء ليس إلا
غطاءً إعلامياً يخفي
خلفه حالة التراجع،
وأن هذا التراجع
بإزماته مستمر حتى
النهاية، نهاية
النظام العالمي
الحالي بسياساته التي
بلغت ذروتها، وأدت
وظيفتها لدرجة أنها
بانت عانقاً حتى على
رعاتها الحكوميين،
وصولة إلى مفترق
طرق حاد يفعل
فعله: إما الاستمرار
بهذا النهج، ويعني
بالتالي: أزمات أكبر
وموتاً، أو تغيير
النهج والتكيف مع
العالم الجديد الناشئ
الذي ينطق من
الشرق.

■ يزن بوظو

ألمانيا

مع التغيرات الدولية الكبيرة خلال المرحلة القريبة السابقة، برزت ألمانيا سياسياً كأكبر وزنٍ أوروبي بالاستناد إلى إمكاناتها الاقتصادية، وعليه باتت بشكل ما بوصلة القارة العجوز، التي تعطي الإشارات الأكثر عمومية للتوجه الأوروبي، ويكون اتفاق «السييل الشمالي-2» الذي ستورد بموجبه روسيا الغاز إلى أوروبا، إحدى هذه الإشارات الأساس، فهي بالنسبة لوزنها قادرة على المناورة بوجه الهيمنة الأمريكية، والمضي بتناقض أعلى معها من بقية الدول الأوروبية، لكن هدوء الآخرين بالمقارنة مع برلين لا يعكس قبولهم أو توافقه مع واشنطن، وإنما عدم قدرتهم على مبارزة الأخيرة بعد، القدرة التي ستأتي تدريجياً إثر التطور الدولي المؤدي إلى مزيد من التراجع الأمريكي، والتطور المحلي في كل من هذه الدول، الذي سيؤدي إلى بروز قوى وتوجهات سياسية مختلفة، لتكون جميعها متوافقة مع المصالح الموضوعية والضرورية في المرحلة التاريخية: التغير والتكيف مع العالم الجديد الناشئ بسياسات التكافؤ والتكامل والتعددية.

مصالح مختلفة

بسبب هذا الوضع الدولي وانعكاساته على أوروبا، مع ما يصنعه من تفاعلات، برزت وتبرز اختلافات في المصالح بين دول الاتحاد الأوروبي، وعلى مختلف الصعد، وتبرز التناقضات داخل دول الاتحاد نفسها بين شمال

وجنوب، أو غرب وشرق، مثال: الدول الغنية كفرنسا والافقر كإيطاليا، فضلاً عن الاختلاف في الدول الثلاث الأكبر: ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، التي وصل بها الأمر إلى الخروج رسمياً من الاتحاد. ومن بين هذه الاختلافات مثلاً: موضوع التكاليف التي تقدمها الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي بالمقارنة مع ما يعود إليها، والتباين بذلك بين الدول الأغنى والافقر.

خطة إنقاذ بلا إرادة

إثر الأزمة الاقتصادية وتبعات الوباء الفيروسي، وبالتوازي مع مناقشة موازنة 2021-2027 التي بلغت قيمتها 1074 مليار يورو، قرر الاتحاد الأوروبي بالاتفاق بين أعضائه على مناقشة خطة إنقاذ اقتصادي تُخرج القارة من ركودها، تتمثل بإضافة 750 مليار يورو على الموازنة يكون القسم الأكبر منها عبارة عن منح، مقسمة 250 ملياراً قروضاً، و500 ملياراً مساعدات لا يفترض إعادة تسديدها على أحد. ليخرج قادة الاتحاد الأوروبي من اجتماعاتهم يومي الجمعة والسبت دون أي اتفاق، ومن المقرر أن تستمر الاجتماعات في موعد يحدد لاحقاً، ويعود سبب الخلاف العام حول شروط استخدام الصندوق وقواعد الصرف المتعلقة به، بالإضافة إلى اعتراض دول كهلندا وفنلندا عن تقديم مبالغ مالية لدول، مثل: إسبانيا أو إيطاليا، بسبب تراخيهما فيما يتعلق بالإنفاق العام على حد تعبيرهم، فضلاً عن كونهم مؤيدين لسياسة «التكشف» عوضاً عن الدفع باتجاه «الإنقاذ».

وقال رئيس وزراء التشيك أندريه



طبيعة

الاختلافات

والتناقضات لم

يعد من الممكن

احتوائها أو

معالجتها

داخل الاتحاد

الأوروبي وفيما

بين أعضائه

بل وصلت إلى

طبيعة هذا

الاتحاد نفسه

بنيته وهيكلته

ككل

بابيش: إن وجهات النظر لا تزال متباعدة إلى حد كبير وإنه لا يشعر بأن زعماء الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين يقتربون من اتفاق، بينما يرى رئيس الوزراء الفرنسي جان كاستيكس بأن «الاتفاق ضروري في ظل خطورة الموقف».

وبينما صرحت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، مؤكدة «بأن الاختلافات لا تزال كبيرة جداً، لكن علينا أيضاً أن نواجه الحقيقة»، قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، والذي عودنا في تصريحاته على قول المختصر المفيد بما يتعلق في الشأن الأوروبي: بأن «مشروعنا الأوروبي مهدد»، وهو كذلك فعلاً.

فطبيعة الاختلافات والتناقضات لم يعد من الممكن احتوائها أو معالجتها داخل الاتحاد، وفيما بين أعضائه، بل وصلت إلى طبيعة هذا الاتحاد نفسه ببنيته وهيكلته ككل، التي لم تعد تتوافق مع تغيرات المرحلة الدولية ومستقبلها، ولا تعبر عن مصالح أو توجهات أعضاء الاتحاد، لدرجة أنها قد تصبح معيقة بشكل مباشر خلال السنين القادمة، فلكي تتغير هيكلته وسياساته ينبغي أن يسبق ذلك تغيير في توجه وسياسات أعضائه، وهذا الأمر يعاني من استعصاء سياسي، فإما أن تنجح الدول الأعضاء في التكيف مع التغيرات بسياساتها، وبالتالي، تتغير وتتكيف بنية الاتحاد نفسه مع ذلك، أو أن يستمر الاستعصاء حتى تصل التناقضات ذروتها، وتستمر الانسحابات على غرار «بريكست» إلى أن يُسمى الأمر «تفككاً».

تفاصيل جديدة اتجاه واشنطن من الإشارات الجديدة والهامة على مواجهة الاتحاد الأوروبي للهيمنة الأمريكية والتخلص منها، إصدار محكمة العدل الأوروبية قراراً يقضي بإبطال اتفاق بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يسمح بتبادل البيانات الشخصية عبر الوسائط الرقمية، المسمى بـ«درع الخصوصية»، وقال وزير الخارجية الأمريكي تعليقاً على هذا الأمر: بأن «واشنطن تشعر بخيبة أمل كبيرة».

وبالتوازي مع ذلك، جاء في بيان صدر عن الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، جوزيب برونيل: أن الاتحاد «يشعر بقلق عميق إزاء تنامي حالات فرض عقوبات أو تهديدات بفرضها من قبل الولايات المتحدة ضد شركات أوروبية ومصالحها. لقد شاهدنا هذا التوجه إزاء إيران وكوبا، ونشاهده في الوقت الأخير إزاء السيل الشمالي-2 والسيل التركي».

إما تغير أو تفكك

إن استمرار محاولات كسر الهيمنة الأمريكية وردعها ستؤدي ثمارها إيجاباً، ودخول الأطراف الدولية الجديدة الصينية والروسية على الساحة الأوروبية، سيؤمّن مناخاً أكثر قدرة على حل التناقضات بشكل أسهل وأسرع، والأهم من ذلك: أن هذين العاملين يعطيان فرصة للقوى السياسية الأوروبية التقدمية فعلاً للنهوض بنفسها، وتكون مسألة تفكك الاتحاد أو تغييره رهناً بتطور الظروف بين استمرار حالة الاستعصاءات من عدمها.

الصورة عالمياً

الخليج... ربما لن تكفي إجراءات التقشف..



لم تستطع سوق النفط الصمود أمام التغيرات الجارية، فنزلت أسعار النفط الضربة الأخيرة مع تعطل عجلة الإنتاج والنقل العالمي، بسبب إجراءات الحظر المفروض عالمياً، وبسبب فيروس كورونا، وتأثرت الدول التي يعتمد اقتصادها على تصدير النفط الخام بشكل كبير، مما فرض عليها التنسيق فيما بينها بشكل أكبر في محاولة لتقليل الآثار السلبية على اقتصادات هذه الدول.

■ عتاب منصور

أعلن وزير الطاقة السعودي عبد العزيز بن سلمان، أن سوق النفط لم تخرج بعد من نفق أزمة كورونا، وعلى الرغم من التأثيرات السلبية التي أثرت على اقتصاد المملكة العربية السعودية إلا أن الوزير دافع عن الخطوات التي قامت بها أوبك + «التي تضم روسيا إلى جانب دول مجموعة أوبك»، واعتبر أن قرارات الرياض حول زيادة إنتاج النفط كانت قراراً صحيحاً حسب تعبيره، وقال في حديث مع وسائل الإعلام: لقد «سئمتنا أن نكون متطوعين ومتململين لأعباء

الأخرين، التعاون الذي توصلنا إليه مع «أوبك+» يثبت أننا اتخذنا قراراً سيادياً صائباً»، مضيفاً: أن لروسيا دوراً كبيراً في صياغة اتفاق مجموعة أوبك + الذي من المقرر أن يستمر حتى نيسان 2022 ومن الممكن تمديده لفترة أطول. خيارات الرياض اليوم لا تزال محدودة، وتشير التقديرات إلى أن الانكماش الذي ينتظر دول الخليج قد يصل إلى 7.3% حتى بعد الانتهاء من الأزمة بسبب فيروس كورونا، ويدرك الجميع أن سوق النفط ستشهد انكماشاً حتى بعد عودة الطلب، فالمخازن ممتلئة وهناك فائض كبير في العرض العالمي.

وهذا ما يترك دول الخليج اليوم أمام خيارات صعبة للمصادر التي يمكنها أن تسد لها عجز الميزانيات الكبير، الذي لن تكفي إجراءات التقشف لسده. وتقول التقديرات: إن عجز الميزانية الكويتية قد يصل إلى 40% وإلى أن الحكومة العراقية قد لا تجد مخرجاً إلا تخفيض رواتب الموظفين، وهو ما سيزيد من تأجيج الاحتجاجات التي لم تهدأ بعد، هذا بالإضافة إلى توقعات صندوق النقد الدولي التي قالت: إن احتياطات مجلس التعاون الخليجي التي تبلغ تريليوني دولار ستتبخّر بحلول عام 2034.

الولايات المتحدة.. المظاهرات مستمرة..



لا زالت تظاهرات الولايات المتحدة الأمريكية المناهضة للعنصرية والراسمالية مستمرة في العديد من الولايات والمدن الأمريكية، رغم محاولات تعميمها إعلامياً وكسرها بذريعة عودة النظام.

سوراً على محيط المحكمة الاتحادية في المدينة، خرج المتظاهرون لإزالته، وقال مكتب المدعي العام الأمريكي في ولاية أوريغون إن السور وُضع للتقليل من حدة التصعيد بين الشرطة والمتظاهرين. وفي شيكاغو تستمر التظاهرات أيضاً، ويسعى المئات منهم إلى خلع تمثال كريستوفر كولومبوس الموجود في المدينة، لما يحمله من رمزية للعبودية وتجارة الرق، يجري ردع المتظاهرين من قوات الشرطة بكافة الوسائل، وجرى

منذ مقتل جورج فلويد، تخرج مظاهرات ليلية في بورتلاند الأمريكية، وتجري مواجهات بين المتظاهرين والشرطة، وقد ظهر خلال الأسبوع الماضي ضباط فيدراليون مقتنعون بسيارات لا تحمل لوحات، ليقيموا باعتقال المتظاهرين بشكل تعسفي وعشوائي دون أية أسباب أو مبررات قانونية لذلك، وقد طالب المحامي بيلي ويليامز بفتح تحقيق بهذه الحادثة، وفي يوم السبت في منطقة أوريغون، بعد ساعات من وضعهم

اعتقال 12 متظاهراً يوم السبت وحده، وجرح عدد من المحتجين ورجال الشرطة جراء المواجهات بينهم. في ميشيغان أدى قرار المحكمة باعتقال الطفلة غريس ذات الـ 15 عاماً بسبب تغيبها عن دروسها «أونلاين» في فترة الحجر الصحي، وخروجها للمشاركة بالتظاهرات، إلى خروج مظاهرة طلابية في المدينة، بالتوازي مع الاحتجاجات الشعبية، مطالبة بالإفراج عن غريس والتتديد بالعنصرية.

وقد نُشر خبر على موقع «Business Insider» يفيد بأن حوالي 1000 سلاح مسجل قد تمت سرقة من متاجر بيع الأسلحة خلال الفترة القريبة السابقة في عدد من الولايات الأمريكية، وهو مؤشر خطير يوحي بحالة العنف الناشئة والمتطورة في البلاد، التي هي في الأصل مسلحة شعبياً بالكامل. وبالإضافة إلى ما ذكر، تستمر الاحتجاجات بشكل أساسي في نيويورك والنيوي وديترويت وعدد من الولايات والمدن الأخرى، بينما بات واضحاً توجه الإدارة الأمريكية إلى محاولة قمع الاحتجاجات وإنهائها.

• أظهرت بيانات رسمية صينية الأسبوع الماضي: أن الناتج المحلي الإجمالي الصيني نما بنسبة 3.2% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2020.



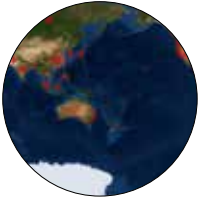
• قال منسق الإغاثة بالأمم المتحدة مارك لوكوك: إن الدعم المقدم للدول الفقيرة حتى الآن في إطار جهود مواجهة فيروس كورونا «غير كافٍ إطلاقاً ويعكس قصر نظر خطير».



• انتقد كل من وزير الخارجية الصيني وانغ يي، ونظيره الروسي سيرغي لافروف، السياسة الخارجية الأمريكية خلال اتصال هاتفي بينهما، وأكد أن الولايات المتحدة قد استعادت المكارثية سينة السمعة وعقلية الحرب الباردة.



• أشارت وكالات أنباء دولية إلى أن أكثر من 14,16 مليون شخص أصيبوا بفيروس كورونا المستجد على مستوى العالم، كما أن 597250 شخصاً توفوا جراء الإصابة به.



• صرحت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، بأنها تعتبر إخفاق القمة الأوروبية-بالنسبة لحزمة إعادة التشغيل المخطط لها بالمليارات في ظل أزمة كورونا- أمراً وارداً.



• أكدت وزارة الخارجية الإيرانية على «ضرورة الحفاظ على الاتفاق النووي وتنفيذ جميع بنوده من جانب جميع الأطراف»، معلنة رفضها الحاسم لإعادة التفاوض بخصوص الاتفاق النووي وإعادة النظر في آلية إنهاء الحظر.



مشاكل الغذاء: الحلول بيدنا



الأخطر، متضمنة معدلات الوفاة الأعلى. في حين أن البشر الذين لديهم أنظمة غذائية أفضل يتعزز نظامهم المناعي ويحميهم من العدوى. يعاني قرابة ثلث سكان العالم من سوء التغذية، على شكل تغذية سيئة أو نقص الفيتامينات أو المعادن، أو لكونهم بدناء.

كميات كبيرة بفائدة قليلة

يقول جيمس لومكس، مدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP: «التحديات الأكبر التي نواجهها هي الخروج بحلول عملية تعتمد على الطبيعة. الأمر بأكمله تحت سيطرتنا، لكنه يحتاج تغييرات هيكلية جذرية».

ينتج العالم بالفعل ما يكفي لإطعام الجميع على ظهر الكوكب، فثلث الغذاء المنتج إما ضائع أو مهدور. يحدث أكثر من 56% من هذا الهدر في البلدان النامية، سواء في مرحلة سلسلة التوريد أو عند الاستهلاك. تحدث الـ 44% المتبقية في البلدان المتقدمة: حيث يُهدر الغذاء في مرحلة التخزين والنقل والتعبئة قبل أن يصل إلى طاولة المستهلك.

رغم أننا ننتج كميات كبيرة من الغذاء، فهي غير متنوعة ولا مغذية بشكل فاعل. على مدى الخمسين عاماً الماضية، حوكت الشركات الزراعية الإنتاج الزراعي ليصبح أكثر تماثلاً، تحلله المحاصيل الغنية بالطاقة، ولكن الفقيرة بالمغذيات. فمن بين آلاف النباتات والحيوانات التي استخدمناها كغذاء في الماضي، هناك أقل من 200 منها تسهم حالياً في موارد الغذاء العالمي، وهناك تسعة محاصيل تسهم في 70% من كامل إنتاج المحاصيل العالمي، في أكثر الحالات، وتحديداً في البلدان الفقيرة، لا يحصل الناس على ما يكفي من كامل المغذيات الضرورية للصحة البشرية. في الحقيقة، تجاوز نقص التنوع الغذائي كمسبب رئيس للوفاة، القصور في عدد السرعات الحرارية.

السلسلة: أي: ما يحدث بين الحقل والطاولة. على مستوى السياسات، لا يتم اعتبار الطبيعة شكلاً من أشكال رأس المال. ولهذا نرى بأن التشريعات ليست مصممة لمنع التلوث وغيره من أشكال التشويه البيئي. وفي النهاية، قد لا يتمكن المستهلك، سواء من ناحية القدرة على الاختيار أو من ناحية المعرفة العواقب الصحية والبيئية لاختياراته الغذائية.

علاقة النظام الغذائي بالأوبئة

الأنظمة الغذائية الحالية مرتبطة بشكل مباشر بانتقال الأوبئة الحيوانية، مثل: كوفيد-19 إلى البشر وانتشارها لتشكل مخاطر جدية على الصحة. كما هو واضح من انتشار الفيروس اليوم. تعمل البيئات البرية كمناطق صد طبيعى تقلل من فرص امتداد الأمراض من الحيوانات إلى البشر. عندما تقطع الأشجار ونزيل الحياة البرية لنخلق مساحات لأشياء مثل: العيش والزراعة وغيرها من الصناعات، نقوم بذات الوقت بزيادة تعرضنا لمخاطر الإصابة بالمرض.

تربية المواشي المفرطة/المزدحمة قد تشكل عاملاً مساهماً كبيراً أيضاً. فالأمراض قد تنتقل في البدء من حيوانات برية إلى حيوانات مدجنة، ثم من الأخيرة إلى البشر. تُصدر المواشي ما يقرب من ثلثي انبعاثات غاز الدفيئة التي تطلقها الزراعة، ما يسهم بتغيير المناخ ويسبب تغييراً في درجات الحرارة والرطوبة الموسمية التي تؤثر في نجاة الميكروبات.

كما لفت كوفيد-19 انتباهنا إلى دور أنظمة الغذاء الشخصية وتأثيرها على الصحة. فبالناس الذين يعانون من أمراض غير معدية، مثل: ارتفاع ضغط الدم أو أمراض القلب والأوعية الدموية أو السكري هم في خطر أكبر للإصابة بالعدوى، واختبار النتائج

يتم اليوم تخصيص 16% من المحاصيل العالمية الصالحة للأكل لأغراض غير غذائية، وبشكل رئيس للوقود العضوي. الإنتاج العالمي للفواكه والخضار اليوم ليس قادراً على توفير حماية صحية للجميع، فهو أدنى بنسبة 38% من الحد المطلوب، وفقط في المناطق المتقدمة صناعياً في آسيا يتم استهلاكه كما ينبغي. إنتاج الغذاء الذي يحوي «فيتامين-ا»، والذي يعتمد بشكل كبير على الحيوانات، ليس كافياً رغم استهلاك الحيوانات لـ 34% من المحاصيل الزراعية على شكل أعلاف، باستثناء في المناطق المتقدمة صناعياً في آسيا. كما يتخطى استهلاك اللحم الحيواني الحد الصحي بنسبة 20% حول العالم، مع زيادة مفرطة في أمريكا الشمالية وأوروبا. ويشكل نقص استهلاك الحديد مشكلة صحية عالمية هامة. استهلاك السكر والمحليات أعلى بنسبة 25% عالمياً من الحدود الصحية، مع استهلاك مفرط في جميع أنحاء العالم باستثناء المناطق المتقدمة صناعياً في آسيا.

واستهلاكه على أجزاء محددة من عملية الزراعة أو النظام الغذائي، لكن هذه الأجزاء ليست هي الوحيدة المعنية هنا. من المشاكل الهامة التي تظهر اليوم: الضغط الذي تشكله أنظمة الغذاء الحالية على البيئة. أنظمة الغذاء الرأسمالية هذه مسؤولة عن 70% من استهلاك المياه من الطبيعة، ما يتسبب بفقدان 60% من التنوع البيئي، ويولد قرابة ثلث انبعاثات غاز الدفيئة البشرية. من الأمور المثيرة بشكل كبير، أننا نساهم عند إنتاجنا للغذاء بالتغير المناخي، وهو الأمر الذي يهدد بدوره إنتاجنا للغذاء.

علينا عند الحديث عن أنظمة الغذاء العالمية أن نستخدم عدسة أكثر شمولاً لنفهم الوضع كما ينبغي، فنوسع النقاش ليضم كامل سلسلة القيمة، دون أن يقتصر على الإنتاج والاستهلاك فقط. فهناك مسائل مثل: معالجة الغذاء وتعبئته ونقله وخدمات بيعه بالفرق وتوصيله. عندما نفهم كامل النظام، نكون في وضع أفضل لفهم المشاكل القائمة ومعالجتها، بطريقة أكثر اتصالاً وتكاملاً.

التركيز على بداية سلسلة الغذاء ونهايتها، يعطينا معلومات متشظية، ولا يزودنا بالصورة الكاملة لما يحدث في وسط

تدريب وإعداد: عروة درويش

حتى يصبح نظام الغذاء العالمي مستداماً وفعالاً، يحتاج إلى تحقيق أربعة شروط: «1» أن يكون الإنتاج فعالاً من ناحية الكم والنوع لإطعام سكان العالم. «2» أن يكون دون عواقب بيئية غير مقبولة. «3» يجب أن يكون توزيع وتنوع الغذاء فاعلاً بحيث يشمل مجموعات متنوعة من التغذية المتوفرة للجميع. «4» توفير المعلومات والقدرة الشرائية للناس كي يتبعوا أنظمة غذائية صحية ومستدامة بيئياً. ومع نمو عدد سكان العالم، وتركز ثرواتهم في المناطق المدنية، يزداد الطلب على الغذاء والملبس. تم تحويل الأراضي وتشويهها، ما ترك أثراً كارثية على صحة البشر والبيئة. لدينا اليوم 800 مليون إنسان جائع، وملياران يعانون من نقص التغذية. لكن المثير في الأمر، أن الزراعة العالمية تنتج بالفعل غذاء يكفي لإطعام سكان العالم مرة ونصف، أي: ما يكفي لإطعام 10 مليارات إنسان. هناك 7,6 مليار إنسان حالياً». فما الذي يجري؟

أنظمة الغذاء بأكملها

لطالما تركّز النقاش حول إنتاج الغذاء

تم تحويل الأراضي وتشويهها ما ترك أثراً كارثية على صحة البشر والبيئة ولدينا اليوم 800 مليون إنسان جائع وملياران يعانون من نقص التغذية

شرط الانقلاب على الرأسمالية

المنتجين الزراعيين في العالم، لكنهم أيضاً يشكلون قرابة نصف السكان الجائعين والفقيرين في العالم. لا يستطيع هؤلاء المزارعون الصغار منافسة الشركات الزراعية الكبرى، وليس لديهم الأدوات للوقوف في وجهها.

فهؤلاء المزارعون، تبعاً لعدم قدرتهم على التجمع وعدم وجود خطط حكومية لمساعدتهم على تطوير عملهم، تنقصهم إمكانية الوصول إلى الأصول المناسبة، مثل: الجرارات والأسمدة. ويعاني المزارعون الذين يبقون في العمل من كسبهم القليل تبعاً لنهج الشركات الكبرى، إما بالإنتاج المباشر الهائل عبر عمالة زراعية، أو بالهيمنة على المزارعين الصغار بشكل كلي. مثال: إجبار المزارعين على شراء بذور شركة مونسانتو المعدلة وراثياً والمحفوظة ملكيتها ليتمكنوا من بيع محصولهم. وعليه، فإن ما لا يزيد عن 10 إلى 20% من قيمة المنتجات الزراعية التي يزرعها هؤلاء تعود إليهم.

قذرت الأمم المتحدة بأن قرابة 43% من المزارعين في البلدان النامية من النساء، ولكنهن لا يؤدين بشكل حسن تبعاً للنقص الذي يختبرنه في المدخلات والخدمات والموارد المنتجة. تبعاً لتقرير سياسات الغذاء العالمي، إن تقليص الهوة الجنسية في الإنتاج الزراعي قد يخفف عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية بمقدار 12 إلى 17%. ولا يختلف الأمر في العمال الزراعيين. فالعمالة الزراعية بشكل عام هي الأسوأ من حيث الأوضاع على طول العالم. فهم على سبيل المثال: أقل العمال أجوراً وحماية في الولايات المتحدة، ويواجهون ظروف عمل دون المستوى مع بقاء أجورهم متدنية. المهاجرون بشكل محدد يواجهون سوء المعاملة المعتادة، وانتهاكات لطلبات التعويض الخاصة بهم، وتدخلاً بتشكيلهم للنقابات.

جميع المشاكل التي تطرقنا إليها منشؤها السعي الحثيث الرأسمالي إلى الربح، والتخلص من هذه السعي والانقلاب على الرأسمالية سيغير قدرتنا على معالجة هذه المشاكل بفاعلية، والتخلص من أسبابها بسهولة، سواء أكانت الزراعة الأحادية، أو تخصيص المحاصيل لغير استخدامها، أو الضغط على المواشي والإفراط في استخدام المضادات الحيوية إلخ...

يمكننا عبر الاشتراكية الوصول إلى تحقيق إعلان منظمة الغذاء العالمي في روما: «يوجد الأمن الغذائي عندما يحصل جميع الناس، وفي جميع الأوقات، على القدرة الملموسة للوصول إلى طعام مغذٍ وآمن وفعال لتلبية احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية، كأشخاص أصحاء ونشطين».

سنكون بغير ذلك كمن يجعل من «عزته

وكيلاً على بستانه»، وسنستمر في الانحطاط الغذائي لصالح تكديس المنتفعين للأموال.

■ المراجع:

Current global food production is sufficient to meet human nutritional provided there is 2050 needs in radical societal adaptation Problems with the Global 5 The Top Food System Hungry for change: the global food system 10 We produce enough food to feed billion people. So why does hunger ?still exist



على الكثير من المراكز الزراعية.

الوقود العضوي

الوقود العضوي هو الوقود الذي يتم استخراجه من المواد العضوية، مثل: النباتات ومخلفات الحيوانات. يمكن صناعة هذا الوقود من الذرة وزيت النخيل وقصب السكر وقول الصويا. ساد الاعتقاد بأن هذا الوقود بديل جيد عن الوقود الأحفوري، فبدأت المعونات الزراعية تتجمع لدى الشركات الرأسمالية لإنتاج هذا النوع من المحاصيل. لكن تبين فيما بعد بأن هذا الوقود مضر بالبيئة أكثر مما نعتقد، ومن ضمن آثاره تدمير النظام الغذائي. أدى تخصيص المزيد والمزيد من الأراضي الزراعية لإنتاج مواد الوقود العضوي إلى طرد الناس من أرضها وارتفاع أسعار الغذاء. كما زاد التركيز على إنتاج هذا الوقود إلى رفع المنافسة العالمية للاستيلاء على الأرض، ما جعل قدرة المزارعين على المنافسة للحفاظ على أراضيهم أمراً شبه مستحيل.

كمثال: تسيطر اليوم أقل من خمس شركات متعددة الجنسية على أكثر من 47% إنتاج الإيثانول في الولايات المتحدة. وكما ذكر تقرير لمركز الموارد العالمي: «إنتاج 10% من وقود النقل بحلول 2150، كما تخطط بعض الحكومات، سيتطلب 32% من كامل المحصول العالمي، وسيحتاج فقط 2% من الطاقة المستخدمة عالمياً، مع زيادة هوة الغذاء العالمي بنسبة 100% بينما إلغاء أي استخدام للمحاصيل في الوقود العضوي للنقل إلى سيؤدي إلى ردم هوة الغذاء العالمي بنسبة 14%».

إفقار العمال والمزارعين

وفقاً لتقرير مركز سياسات الغذاء الدولي، يشكل المزارعون الصغار الذين يزرعون أقل من هكتارين من الأرض غالبية

استعادة التنوع الحيوي يمكن ان يعزز مرونة نظم الإنتاج الغذائي ويمكن المزارعين من تنويع محاصيلهم لتكييفها مع الآفات والأمراض والتغير المناخي

الغذاء المنتج. يحدث هذا الهدر في البلدان النامية بسبب نقص البنية التحتية المناسبة والمعرفة اللازمة لإبقاء الطعام طازجاً. مثال: تفقد الهند ما بين 30 إلى 40% من ناتجها من الغذاء بسبب نقص القدرة التبريدية لدى قطاعات البيع بالفرق والجملة. بينما يسبب هذا الهدر في البلدان المتقدمة الاستهلاك المفرط وأنظمة العرض التي يعتمدها قطاع البيع بالفرق، والتي تشجع على عادات غير صحية ولكن مربحة، فنرى المزيد والمزيد من الأغذية يتم التخلص منها في النفايات.

ورغم أن أنظمة توزيع الغذاء لدينا غير فاعلة، فآثارها الكبيرة أقل من آثار التغير المناخي، وخاصة في الفترات القادمة. فالتغير المناخي سيؤدي تشكيل المشهد الزراعي العالمي في العقود القادمة. فالعديد من القوى الناشطة زراعياً في الوقت الحالي، ستشهد انخفاضاً كارثياً في الغلال والمحاصيل.

فإذا ما أخذنا إنتاج الذرة كمثال، فمِنْطقة وسط وغرب الولايات المتحدة ستشهد انخفاضاً بنسبة 20% على الأقل في إنتاج الذرة. والبرازيل ستشهد انخفاضاً بنسبة 16%، بينما ستشهد إندونيسيا انخفاضاً بنسبة 20%. وللوقاية من هذه التغيرات، سيتوجب على المزارعين تحديث الأساليب الزراعية وتنويع محاصيلهم وحقولهم.

وأي تحديث للأساليب الزراعية يعني بالضرورة تحديثاً للبنية التحتية الغذائية. وأما تنويع المحاصيل فيعني بالضرورة هجر الزراعة الأحادية وترى الطبيعة تعيد ابتكار أساليبها لوقاية نفسها ووقايتنا من الأمراض. وفقاً للأمم المتحدة، فقد خسرتنا بشكل كارثي 75% من تنوع المحاصيل الحيوي منذ بداية القرن العشرين.

كما نحتاج جنباً إلى جنب مع تنويع المحاصيل، إلى منع تركيزها في مناطق بعينها، وذلك لتقليص تأثير العوامل الطبيعية

أكثر من 75% من الأرض المزروعة اليوم تُستخدم لإنتاج الأعلاف والمروج والمراعي لإطعام الماشية. والاستخدام المفرط للمضادات الحيوية - بهدف زيادة غلة الماشية ونجاتها ونموها - تتسبب بمقاومة الميكروبات للمضادات لدى كلا البشر والحيوانات.

هذه قضايا جوهرية، والتحكم بها ممكن وفوائدها واضحة في حال الوصول إلى التغيير الجذري في نمط الزراعة وتربية المواشي، بحيث لا يكون الربح هو الأساس. وفقاً للجنة «EAT-Lancet»، الانتقال ناحية نظام غذائي صحي يعتمد على غذاء نباتي متنوع ومصادر حيوانية أقل ودهون غير مشبعة وكميات أقل بكثير من الحبوب والطعام المعالج بشكل كبير والمضاف له السكر، قد يمنع ما بين 19 إلى 24% من وفيات البالغين.

تقليص هدر الغذاء وتحويل الأنماط الغذائية كقيل بتقليل انبعاثات غاز الدفيئة من نظام الإنتاج الغذائي بنسبة تصل إلى 50%. واستعادة التنوع الحيوي يمكن أن يعزز مرونة نظم الإنتاج الغذائي، ويمكن المزارعين من تنويع محاصيلهم لتكييفها مع الآفات والأمراض والتغير المناخي.

قامت الأمم المتحدة هذا العام في يوم الجفاف والتصحر، بتعيين الإنتاج والاستهلاك المكثف كدافع رئيس للتصحر وتشويه التربة. دون تغيير جذري في نظام الغذاء العالمي، لن تتمكن من تحقيق أهداف اتفاقية باريس للمناخ، ولا أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وستترك الشركات الهادفة للربح تدمرنا.

الهدر والتنوع والتغير المناخي

نُشر بحث عن الأمن الغذائي منذ عدة أعوام، قَدَّر بأن معدلات الهدر الغذائي على مستوى العالم هي ما بين 30 إلى 40% من

ارفعوا أيديكم عن يوسف العظمة

لن نتحدث هنا عن حياة يوسف العظمة، أو أحداث معركة ميسلون 24 تموز 1920، لأن كتب التاريخ أشبعوها وصفاً وسرداً وتوثيقاً، بل سنخوض في نقاط خمس تتعلق بالدور التاريخي لوزير الحربية السوري، وتراث ميسلون العظمى في الذكرى المئوية للمعركة.

■ تأيه الجمعة

النقاط الخمس حول يوسف العظمة النقطة الأولى: يوسف العظمة واحد من الثوريين القلائل الذين احترقوا التقاط اللحظة، وساهموا في دفع الحركة الاجتماعية لعقود متتالية بعد استشهاده، لدرجة طبع التاريخ السوري خلال الـ 100 عام الأخيرة بطابع معركة ميسلون، وهو ما يمكن أن نطلق عليه اسم «دور سورية التاريخي في العالم العربي والمنطقة» أو «التقاليد الوطنية للشعب السوري»، والانطلاق من ذلك نحو المستقبل. كما أنه واحد من الشخصيات التي حولها إجماع عام في الوجدان الشعبي للبلاد. النقطة الثانية: فتحت ثورة أكتوبر الاشتراكية عهداً جديداً أمام شعوب العالم، تمثلت في الثورات العمالية في الغرب، وثورات التحرر الوطني والاجتماعي في الشرق. كان يوسف العظمة يعي الظرف الدولي الذي فتحت ثورة أكتوبر، ويقول القائد محمود الأطرش في مذكراته: ثارت الجماهير في سورية في وجه الاحتلال الفرنسي في تموز 1920 على الرغم من استسلام الزعماء الكبار، وقاومت من دون استعداد وبشجاعة أسطورية جيش الاحتلال الفرنسي، على الرغم من تفوقه الهائل بالعدد والأعتد، واستشهد في معركة دارت في ميسلون - دفاعاً عن دمشق - فريق من الشبان الثوريين السوريين الذين استهوتهم ثورة أكتوبر ومبادئ حق الشعوب في تقرير مصيرها، التي نادى به، بينهم يوسف العظمة.

النقطة الثالثة: يوسف العظمة، هو منظم القاعدة الخفية للمقاومة الشعبية والثورات السورية التي اشتعلت ضد الاستعمار الفرنسي بين عامي 1918-1927. فتورة جبل عامل اشترك فيها 300 من ضباط وجنود يوسف العظمة، كما أرسل ضباطه لقيادة أركان ووحدات الثوار ومساعدتهم عسكرياً في ثورة الشيخ صالح العلي في جبال الساحل وثورته إبراهيم هنانو في جبال إدلب. وقاد ثلاثة من ضباط الجيش ثورة حماة، كما قاد آخرون ثورات المنطقة الوسطى والقلمون وجبال عكار، واعتمدت الثورة السورية الكبرى كلياً على ضباط يوسف العظمة، إذ اشترك فيها 50 ضابطاً استشهد ثلثهم في المعارك. قاد هؤلاء الضباط معارك الغوطة ببسالة، وحاولوا تطبيق النظام العسكري في عصب الثوار، فشكّلوا مجلساً لقيادة الثورة «المجلس الوطني للجنة الثورية السورية في الغوطة وضواحي ودمشق» وشعبة للحركات الحربية قامت بعملها بشكل

إخفاء أماكن دفنها حتى اليوم، وربما تشبه هذه الواقعة ما حدث للآلاف من رجال الثورات الجزائرية والمصرية الموجودة رفاتهم في «متحف الإنسان»، المتحف النازي-العنصري في قصر شايفو في باريس. يحتوي هذا المتحف على دمي كبيرة تمثل شعوب المستعمرات الفرنسية السابقة. كما يحتوي على عدد من جماجم رجال المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي بين عامي 1839-1962. وكشفت تقارير أن هناك 18 ألف جمجمة محفوظة في المتحف، منها 500 جمجمة فقط تم التعرف على هويات أصحابها، من ضمنهم 36 قائداً من المقاومة الجزائرية، قتلوا ثم قطعت رؤوسهم أواسط القرن التاسع عشر، وظلت تلك الجماجم مختفية حتى رفعت عنها السرية سنة 2011. إضافة إلى جمجمة سليمان الحلبي قاتل الجنرال الفرنسي كليبر في مصر. الذي أخذ الفرنسيون جثمانه بعد إعدامه، ووضعوا جمجمته في «متحف الإنسان» إلى جانب جمجمة الفيلسوف ديكارت. كتب تحت الجمجمة الأولى «جمجمة العبقري ديكارت» وتحت الثانية «جمجمة المجرم سليمان الحلبي»! في إهانة كبرى للشعبين السوري والمصري. اليوم، وبعد مضي 100 عام على معركة ميسلون، من يستعيد رفات وزير الحربية السوري يوسف العظمة ورفاقه من شهداء ميسلون؟

أنف الاستعمار والاحتلال، وزحف مع رفاقه إلى ميسلون لخوض معركة يعرف مسبقاً بأنه سيموت فيها. أشكال محاربة تراث ميسلون؟ الشكل الأكثر شهرة لمحاربة تراث يوسف العظمة، هو النحيب الشعبي الحزين واليائس على شهداء معركة ميسلون. وكان أصحاب النحيب يقولون للسوريين: لا تسيروا على طريق وزير الحربية يوسف العظمة! في محاولة واعية أو لا واعية لفصل الشعب السوري عن رموزه الوطنية. واليوم، وبعد مضي 100 عام على معركة ميسلون، يكيل البعض اللعنات على يوسف العظمة، ويلصق الآخرون به تهماً متعلقة بالانتماءات ما قبل الوطنية، وهو بريء منها، في محاولة واعية لتحقيق أغراض سياسية ما! ويزيد آخرون في الطنبور نغماً بتسليع صورة العظمة ووضعها على ملصقات لإحدى الشركات الليبرالية، التي فاحت رائحة فسادها. بينما يردد البعض الروايات نفسها التي ردها الاستعمار الفرنسي، وبغال عربته قبل 100 عام حول يوسف العظمة ومعركة ميسلون، وفي السياق نفسه، تعامل التاريخ الرسمي، وبعض الكتب المدرسية والجامعية، مع يوسف العظمة بطريقة تجعل منه أيقونة جوفاء يمكن عبادتها فقط، وذلك على حساب إخفاء دوره التاريخي الوطني. إن رفات شهداء معركة ميسلون قد تم

يوسف العظمة
مهندس أول
تحالف بين
الجيش والحركة
الشعبية في
تاريخ سورية أي
فكرة وحدة
الشعب والجيش
بشكلها الجيني

محترف، ومن المعارك التي قادها ضباط يوسف العظمة: معارك وادي فيسان، وبلدا وكفر بطنا وغيرها. وحول هذه النقطة قال سلطان باشا الأطرش «قائد جيوش الثورة الوطنية السورية العام»: يوسف العظمة بدأ، ونحن أكملنا. النقطة الرابعة: يوسف العظمة مهندس أول تحالف بين الجيش والحركة الشعبية في تاريخ سورية، أي: فكرة وحدة الشعب والجيش بشكلها الجيني، ففي تلك الفترة نشطت الحركة الشعبية أمام الخطر الاستعماري الذي يهدد البلاد، ومن أبرز محطاتها قرارات المؤتمر السوري العام 1919 ونشاط الصحافة الوطنية، والاهتمام الشعبي الواسع بالشأن العام، واشتعال الثورات في الأطراف السورية، شاملة أجزاء من لبنان والأردن وفلسطين والعراق وتركيا. وعندما أعلن الزعماء التقليديون حل الجيش استجابة لإنذار الجنرال غورو، اشتعلت المظاهرات الغاضبة، فأطلقت الحكومة النار على المتظاهرين واستشهد 200 شخص، وأصيب المئات. ورغم ذلك، هجم المتظاهرون على مستودعات السلاح، وساروا جنباً إلى جنب مع وزير الحربية وخاضوا معركة ميسلون. النقطة الخامسة: يوسف العظمة واحد من الأباء المؤسسين للهوية الوطنية السورية، فهو بصفته وزيراً للحربية لم يكن رجل سلطة، بل كان رجل دولة، وأصر على وجود الدولة السورية رغم

الرأسمالية المعاصرة في مراكزها

صدرت الطبعة الثانية من كتاب «الرأسمالية المعاصرة في مراكزها» عن المركز الفلسطيني للتحقيق والمعلومات «ملف» في دمشق وببيروت، وذلك بعد 27 عاماً على صدور الطبعة الأولى. الكتاب من تأليف قيس عبد الكريم وخالد عطا في 288 صفحة من القطع الكبير.

■ قاسيون

وحمل الكتاب الرقم 18 في سلسلة «من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر»، الصادرة عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، السلسلة التي تتحدث عن الحركة الثورية العالمية والاشتراكية العلمية والنموذج السوفييتي لعملية الانتقال إلى الاشتراكية، والرأسمالية المعاصرة في أطرافها، وغير ذلك من القضايا.

تتحدث صفحات الطبعة الجديدة عن الرأسمالية ومسار تطورها منذ القرن التاسع عشر، وانتقالها من المنافسة الحرة إلى الاحتكار، فالإمبريالية، ووصولاً إلى العولمة، ومن رأس المال الصناعي إلى رأس المال المالي بعد اقترانه برأس المال البنكي، ومن ظهور الطغمة المالية «الأوليغارشيا» الممسكة بالاحتكار والنفوذ السياسي الممتد في الدولة، إلى ظاهرة رأسمالية الدولة الاحتكارية التي تضطلع بوظيفة ضبط تناقضات المجتمع، وصراعاته، وتسلط الضوء على

الخلل البنيوي المتأصل في نمط الإنتاج الرأسمالي، الناجم عن التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج، وبين الطابع الخاص لملكية وسائل الإنتاج. ويحوي الكتاب 13 فصلاً موزعاً على 5 أقسام بعناوين تعكس موضوعاتها: تطور الرأسمالية حتى نهاية ستينيات القرن العشرين، تطور الرأسمالية في سبعينيات القرن العشرين ومطلع الثمانينات، دور الدولة وسمات الأزمة الاقتصادية في

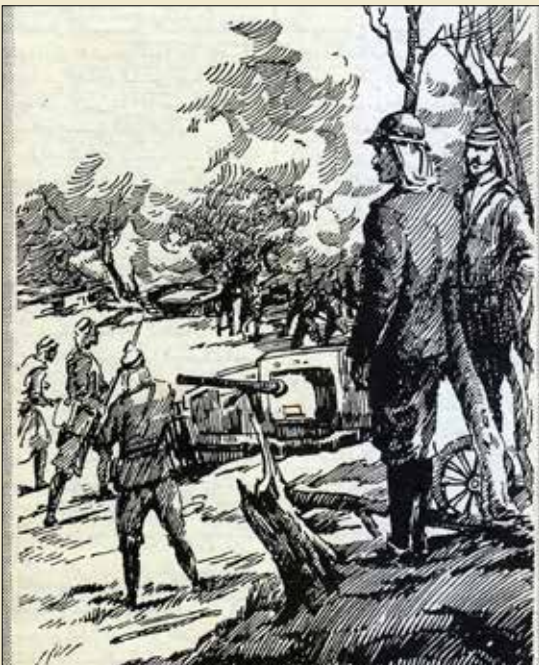


تجارية، إذ جعل النظام الرأسمالي من الاقتصاد سلاحاً في حروبه ضد خلفائه المفترضين من الدول الرأسمالية، أو من خارجها، من دول اشتراكية، وشعوب وطني، متحرر من هيمنة الرأسمال المالي الجشع، الرأسمالي المعولم الذي أصبح العالم بأسره، مسرحاً لخطه ومشاريعه في نهب ثروات الشعوب وخيراتها منذ ما يقارب العقود الثلاثة.

سبعينات القرن والعشرين ومطلع ثمانيناته، سمات الرأسمالية المعاصرة، التحولات البنيوية للرأسمالية جراء الثورة العلمية-التكنولوجية. وبعد مضي ما يقارب ثلاثة عقود على طبعته الأولى عام 1993، يتناول الكتاب العديد من القضايا الراهنة التي تخص الاقتصاد السياسي والأزمة الرأسمالية، التي يعيشها العالم اليوم من حروب عسكرية مباشرة وحروب

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



وزير الحربية السوري يوسف العظمة بقامته المديدة، وهو يراقب المعركة بين الجيش السوري وجيش الاستعمار الفرنسي في روابي ميسلون. نُشر هذا الرسم في جريدة نضال الشعب، العدد 499 الخميس 30 تموز 1992 بمناسبة الذكرى الـ 72 لمعركة ميسلون التي حدث بتاريخ 24 تموز من عام 1920.



81,3 تعلموا عبر الإنترنت

أظهرت نتائج مسح حديث، أن أكثر من 81,3 في المئة من طلاب المدارس الثانوية الصينية انضموا إلى دورات تدريبية عبر الإنترنت خلال وباء كوفيد-19. وشمل المسح الذي أجرته جامعة بكين 33194 طالباً و5667 معلماً من 164 مدرسة ثانوية في 10 مناطق. وأفاد المسح أن حوالي 80,7 بالمئة من المدرسين قالوا: إنهم أعطوا دروساً مباشرة أونلاين، بينما قال 31,4 بالمئة من الطلاب: إنهم طرحوا أسئلة على المدرسين عبر الإنترنت. وانتشرت الكتب المدرسية وأوراق الامتحانات الرقمية، حيث استخدم 43,6 ٪ من الطلاب الكتب المدرسية الإلكترونية، و78 ٪ خضعوا لامتحانات عبر الإنترنت.



كويكب باسم عالم صيني

ذكرت مصادر بالأكاديمية الصينية للعلوم: أن كويكباً تمت تسميته باسم وو رو كانغ، العالم الصيني المعروف بمساهماته في علم الإنسان القديم. وأقيم حفل- في معهد علم الحفريات الفقارية وعلم الإنسان القديم التابع للأكاديمية- للإعلان رسمياً عن تسمية الكويكب، الذي وافق عليه الاتحاد الدولي للفضاء. اكتشف الكويكب عام 2010 من قبل فلكي برنامج مسح الأجسام القريبة من الأرض في مرصد الجبل الأرجواني شرقي الصين. وتعد الكويكبات الأجرام الوحيدة التي يمكن تسميتها من قبل مكتشفها. ووفقاً للأكاديمية الصينية للعلوم، تم تسمية إجمالي 16 كويكباً بأسماء علماء صينيين.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدا لله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبو حامضة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0952769397	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2020/07/19» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

حرب التماثيل في وداع ليبولد الثاني وتماثيل أخرى..



تضج وسائل الإعلام الغربية هذه الأيام بالتقارير والأخبار عن تماثيل لتجار رقيق أو ملوك عنصريين تلوث بالدهان الأحمر أو تحطم، أو حتى تزال، في أمريكا وبلدان أوروبية أخرى كبريطانيا وبلجيكا.

■ نور ابوصراج

أحياناً ما يُترك مكان تلك التماثيل فارغاً، كي يدل على أن الرموز التي ستستبدل لما تُحدد بعد، أو يوضع بدل منها تماثيل جديدة. ومن الأمثلة على ذلك: ما حدث الأسبوع الفائت حينما نُصب تمثال جديد في بريطانيا يجسد متظاهرة من أصول إفريقية في حركة «حياة السود تهتم» بدلاً من تمثال تاجر الرقيق إدوارد كولستون العائد إلى القرن السابع عشر. حيث تظهر الفتاة في المنحوتة بشعرها الكثيف وثيابها العصرية وهي تصرخ رافعة يدها في متظاهرة.

جاءت هذه الخطوة استمراراً لما يحصل في الأشهر الماضية، بعد أن تم إزالة تمثال عمره «150» عاماً للملك ليوبولد الثاني ملك بلجيكا، وهو الملك الذي احتلت قواته الكونغو واضطهدت وقتلت الملايين. فالملك ظل لعقود طويلة رمزاً وطنياً للبلجيكيين على اعتباره من جلب الحضارة والرفق لبعض البقاع القصية في إفريقيا. هذا وأزيل أيضاً تمثال روبرت ميليجان، تاجر الرقيق في القرن الثامن عشر في لندن. وارتفاع أصوات تطالب بإزالة تمثال ثيودور روزفيلت من أمام متحف العلوم الطبيعية في نيويورك. ويصور التمثال المثير للجدل رجلاً أبيض قوي البنية يعتلي حصانه، فيما نرى على يمينه ويساره رجلاً من سكان أمريكا الأصليين، ورجلاً إفريقياً يمشيان على أقدامهما بموازاته. وكان هذا التمثال تحديداً قد لقي الكثير من المطالبات بإزالته، أبرزها جاء في المحاضرة التي ألقاها الرسّام الأمريكي تيتوس كابهار، حول الرموز العنصرية في الفن الأمريكي، وتحدث فيها عن المرة التي اصطحب فيها أطفاله إلى المتحف، وصدمة كلام ابنته أمام التمثال الكبير حينما سألت: «أبي لماذا يسمح للرجل بركوب الحصان فيما يضطر الآخرين للمشي؟»

لماذا اليوم؟

ما يحصل اليوم في بقاع مختلفة من أوروبا وأمريكا يطرح أسئلة حول أسباب بقاء تماثيل مثل هذه حاضرة ومقبولة في الفضاء العام طوال 150 عاماً أو أكثر؟ وبالتالي تمتد التساؤلات حول جوهر التغيرات التي تحصل وتمهد لإزالة هذه المنحوتات والنصب من الحيز المكاني الجغرافي، ومن الحيز الرمزي والدلالي أيضاً.

في الظاهر، بدأ تحطيم هذه التماثيل كرد

فعل مباشر وانفعالي على حادثة مقتل الشاب الأمريكي جورج فلويد صاحب البشرة السوداء قبل شهرين، من قبل شرطي أمريكي متطرف قام بخنقه عبر ضغط ركبته على عنق فلويد مدة تسع دقائق، كانت كافية لقتله على مرأى من العابرين وكاميرات التصوير. إلا أن هناك في السنوات القليلة الماضية ما مهد لحركة اقتلاع التماثيل ذات المعاني العنصرية- الاستعمارية، من جذورها. فكما يبدو بدأت شرائح من الأجيال الشابة في أوروبا وأمريكا بإعادة النظر في تاريخها القومي والوطني، مخضعة هذا التاريخ للمزيد من التدقيق والنظرة الجدلية. وبالتالي، اقتلاع التماثيل اليوم هو بمثابة إعلان عن توديع منظومة فكرية وثقافية سابقة لصالح منظومة جديدة ما تزال قيد التشكل.

مصير التماثيل بعد اختفائها

خلافاً لجرعة الحماس التي تبثها اليوم وسائل الإعلام الغربية، فالحرب ضد الرموز الاستعمارية، لم تنته إلى الآن نهاية سعيدة. خاصة وأن تيارات اليمين المتطرف الصاعدة اليوم في بقاع مختلفة من أمريكا وأوروبا تضغط على المقلب الآخر لحماية تلك التماثيل. وبالتالي، إزالة بعض المنحوتات من الحيز العام- بعد أن تم تشويبهها بالطلاء الأحمر أو تدميرها- جاء بشكل أو آخر لحمايتها عبر نقلها إلى المتاحف والمستودعات بعد تنظيفها من الدهان الأحمر. خاصة وأن بقاءها مشوهة ومحطمة على مرأى من الناس

المطالبة بإزالة هذه المنحوتات من قبل المحتجين والحركات السياسية والمدنية التي تنشأ اليوم في أوروبا وأمريكا هي خطوة إيجابية جداً لكنها ليست مكتملة بعد

نهاية أشكال جديدة من السيطرة الاستعمارية، أكثر ذكاءً من سابقتها، تنتشر الفوضى لحماية مصالحها دون أن تمثل سياساتها بحفنة من الرموز والأسماء.

بمعنى آخر، بعد مئة وخمسين عاماً من اليوم لن نرى مثلاً منحوتة تجريدية تعبر عن نهج الفوضى الخلاقة، أو صرحاً لصندوق النقد الدولي، أو لوحة جدارية تمجّد الشركات العابرة للقارات. فالعقلية الاستعمارية أدركت أنها يجب أن تعمل بصمت دون أن تبدو استعمارية البتة، بحيث لا تخلف وراءها تماثيل ينبغي تحطيمها. نراها تشيد بدل التماثيل ناطحات سحاب وسلاسل من المولات والبنوك ومطاعم المأكولات السريعة. لكن الوعي الشعبي من جهته يطوّر آلياته لكشف دلالة هذا النوع من «الصروح الجديدة»، بدليل أن الكثير من الحركات الاحتجاجية بدأت نشاطها بهجومٍ وتحطيمٍ لهذه الأبنية تحديداً.

لطالما كان «التمثال» شكلاً من أشكال التغني بالرمز والاحتفال به والتذكير برسائله ودوره. وبالتالي، فالمطالبة بإزالة هذه المنحوتات من قبل المحتجين والحركات السياسية والمدنية التي تنشأ اليوم في أوروبا وأمريكا هي خطوة إيجابية جداً، لكنها ليست مكتملة بعد. يجب أن تحسم هذه الفئات شكل الرموز التي تريد لها أن تمثلها مستقبلاً، دون الاكتفاء بالتنصل من التاريخ الأسود المثقل بالعنصرية الفجة.

كان سيكون أكثر دلالة وقوة بالمعنى الرمزي. لأن التمثال المنحوت الملمع ومن ثم المشوه، كان سيتحوّل إلى درس حي ومعقّد في التاريخ. درس يصوّر اختلاف وعي الناس ونظرتهم إلى التاريخ نفسه باختلاف تجاربهم وصراعاتهم اليومية مع المنظومة التي كرسه. وبالتالي فهناك بعض التيارات التي ارتأت إخفاء هذه التماثيل عن الأنظار، لتنفيس غضب المحتجين من جهة، وحفظ التماثيل التي لم تنته صلاحيتها من جهة أخرى.

تماثيل العصر الحديث

يرى البعض أن التفريق واجب بين التماثيل العنصرية والاستعمارية، كما أن دلالات تحطيمها مختلفة أيضاً. فبالنسبة للمجموعة الأولى، ذكر موت جورج فلويد شرائح واسعة من الشعوب الغربية، أن المنظومة القائمة مازالت عنصرية بذات الطريقة الوحشية حتى في وجه مواطنيها. فمن حيث بعدها الدلالي، بثت حادثة القتل الجديدة الحياة في تماثيل تجار الرقيق و«الرجال البيض المتفوقين» المنسية في زوايا الحدائق والشوارع.

لكن الأمر مختلف في قضية تحطيم المجموعة الأخرى من التماثيل الممثلة للاستعمار، كتمثال ملك بلجيكا الذي احتل الكونغو. فوجود هذه المنحوتات عبر الزمن طويل عن الاستعمار بشكله المباشر والفج، الذي أضر بالصورة التي أرادها الغرب لنفسه. وبالتالي اختفاء هذه التماثيل لا يعني بالضرورة